# الفصل الثالث

## الجملة الفعلية بين التركيب والدلالة في شعر ابن هانيء

## مدخل

الجملة الفعلية – كما عرفها ابن هشام: «هي التي صدرها فعل، كـ (قام زيد)، و(ضُرِبَ اللصُ)، و(كان زيد قائما)، و(ظننته قائما)، و(يقوم زيد)، و(قم) »[1].

فيلاحظ مما سبق أن الجملة الفعلية تشمل الجملة المبدوءة بفعل تام، والمبدوءة بفعل ناقص، وقد تناولنا الجملة المبدوءة بفعل ناقص في الفصل السابق الخاص بالجملة الاسمية، كما فعل نحاتنا – رحمهم الله.

وتتكون الجملة الفعلية من ركنين أساسيين: الفعل، والفاعل، أو الفعل ونائب الفاعل، ثم تأتي بعد ذلك العناصر غير الإسنادية، وهي التي أطلق عليها النحاة (فضلات)، والتي تشمل المفاعيل، والحال، والتوابع.

وسوف أخصص هذا الفصل لدراسة ركني الإسناد في الجملة الفعلية: الفعل، والفاعل، وما ينوب عن الفاعل، ثم أتحدث عن المفاعيل، والحال، كل ذلك من خلال ديوان ابن هانيء.

ولا شك أن كل هذه العناصر تلعب دورا هاما في التركيب، كما أن العوارض التركيبية التي تطرأ عليها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف لها

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٧٦ .

علاقة كبيرة بالمعنى المستفاد، وقد استطاع ابن هانيء أن يوظفها توظيفا دقيقا لأداء المعاني المختلفة، فهو لا يستخدم وظيفة أو ظاهرة نحوية، ولا ينشيء علاقة نحوية، إلا على حسب ما يريده من معنى، ومن ثم سوف أقوم بتحليل تلك العناصر الواردة في شعره، مع محاولة إبراز دورها في أداء المعنى، وما للعوارض التركيبية التي تطرأ عليها من آثار دلالية وبلاغية.

وقد جاء هذا الفصل مكونا من المباحث التالية:

المبحث الأول: الفعل وأنواعه، حيث تحدثت عن قضايا الفعل، كحذف الفعل وجوبا، وجوازا، وحذف (أنْ) الناصبة للفعل المضارع، ونصبه بعد (حتى)، ورفعه بعد الفاء المسبوقة بنفي، وجزمه في جواب الطلب، وحذف لام الطلب، وجواز تذكير الفعل وتأنيثه.

المبحث الثاني: النائب عن الفاعل، حيث تحدثت عن دلالات حذف الفاعل.

المبحث الثالث: التعدي واللزوم، حيث تحدثت عن وسائل تعدية اللازم، وما يستخدم لازما ومتعديا، وتعدية الفعل المتعدي بنفسه بواسطة حرف الجر (في).

المبحث الرابع: الرتبة بين الفعل والفاعل والمفعول به.

المبحث الخامس حذف المفعول به.

المبحث السادس المفعول له، حيث تحدثت عن معناه الاصطلاحي، وتقديمه على عامله.

المبحث السابع الحال، حيث تحدثت عن الحال في الاصطلاح، وأنواعها، والحال بين الجمود والاشتقاق، ومجيء الحال من النكرة، ورتبتها بالنسبة لصاحبها وعاملها.

ولم أغفل في الحديث عن تلك القضايا السياق، فهو الأساس الذي يُعتمد عليه في تحليل الظواهر النحوية للتوصل إلى وظائفها الدلالية.

# المبحث الأول
## الفعل وانواعه

الفعل هو ما اشتق من المصدر للدلالة على الحدث وزمنه، وهو ثلاثة انواع: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضي يدل على حدث تم وقوعه في الماضي، والمضارع يدل على حدث يقع في الحال أو الاستقبال، والأمر يدل على طلب حدوث فعل في المستقبل، وسوف أتناول هنا القضايا المتعلقة بالفعل في الجملة العربية : كحذف الفعل، سواء اكان ماضيا أم مضارعا أم أمرا، كما أتناول ما يتعلق بالفعل المضارع من قضايا كنصبه وجزمه.

**أولا- حذف الفعل وجوبا.**

لحذف الفعل وجوبا مواضع كثيرة ذكرها النحاة في أبواب متفرقة من كتبهم، ويهمنا هنا موضعان منها، هما اللذان لهما نماذج في ديوان ابن هانيء، وهما:

**الموضع الأول: في باب الفاعل ونائبه.**

إذا وقع الاسم المرفوع بعد أداة من الأدوات التي تختص بالفعل، كـ (إنْ – لو – إذا) فإن جمهور البصريين أوجبوا رفعه بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور، كقوله تعالى: ﴿**وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ فأجِرْهُ**﴾[1].

(١) التوبة: ٦ ، انظر: شرح التسهيل ٢/ ٧٤ .

وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل مرفوع بما بعده، حيث يجيزون تقديم الفاعل على الفعل، وذهب الأخفش إلى أنه مرفوع بالابتداء[١].

وقد عارض بعض المحدثين رأي البصريين، ثم إن منهم من علل ذلك بأنه لا داعي لتقدير ما لا حاجة للتركيب إليه، ولما فيه من التكلف والتعقيد، والبحث فيما وراء اللغة، ومنهم الدكتور/ مهدي المخزومي[٢]، والدكتور/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر[٣].

ومنهم من علل ذلك بأن تقدير فعل بعد الأداة يؤدي إلى تفويت غرض دلالي، ومن ثم اختار رأي الكوفيين، وهذا هو رأي الدكتور/ فاضل السامرائي، حيث يقول: « وفي رأي الجمهور نظر، فإنه إذا قدر فعل بعد الأداة لم يكن ثمة معنى للتقديم، وأصبح معنى قولنا: (إذا جاءك محمد فأكرمه)، و(إذا محمد جاءك فأكرمه) واحدا، ولم يفد التقديم شيئا إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيدا، والذي أراه – وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي – أن معنى التقديم غير معنى التأخير، وأن ما قدم من نحو هذا، فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم»[٤].

وقد ذهب الأستاذ/ عباس حسن إلى تصحيح رأي البصريين، فبعد أن أورد المذاهب الثلاثة قال: «والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦١٥ .

(٢) انظر: في النحو العربي ( نقد وتوجيه ) ص١٧ ، ١٨ ، والدكتور/ مهدي يجيز تقديم الفاعل على الفعل موافقة للكوفيين.

(٣) النحو الوصفي ٣/ ٤٤ .

(٤) معاني النحو ٢/ ٤٦ ، والدكتور فاضل يؤيد الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على فعله ، لنفس الأغراض التي من أجلها وافقهم على إعراب الاسم المرفوع بعد الأدوات المختصة بالفعل فاعلا مقدما، وهذه الأغراض هي: إزالة الوهم من ذهن المخاطب ، والقصر والتخصيص، وغير ذلك من أغراض التقديم، انظر: معاني النحو ٢ / ٤٠ .

أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف، ولكن الضعف في حالة تقدير عامل محذوف أخف وأيسر»[١].

وأرى – تبعا لرأي الأستاذ / عباس حسن – أن رأي البصريين هو الصواب، وإذا كان الدكتور/ فاضل السامرائي قد منع تقدير فعل قبل الاسم المرفوع مراعاة للمعنى الذي يحققه التقديم، فإنه يمكن القول بأن ذكر الاسم بعد الأداة ورفعه، ثم ذكر ما يفسر عامله، يؤدي غرضا بلاغيا أيضا، لا يتحقق إذا عدلنا عن هذا التقدير، وهذا الغرض تنبه إليه الرضي؛ إذ يقول تعقيبا على قوله تعالى: ﴿وإنْ أحَدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ﴾: «إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو: استجارك، الظاهر، لان الغرض من الإتيان بهذا الظاهر: تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر لان الابهام المحوج إلى التفسير، إنما كان لاجل التقدير، ومع الاظهار لا إبهام، والغرض من الابهام ثم التفسير، إحداث وقع في النفوس ذلك المبهم، لأن النفوس تتشوق، إذا سمعت المبهم، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضا، في ذكر الشئ مرتين: مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة، وإنما لم يحكم بكون (أحد) مبتدا، و(استجارك) خبره؛ لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية»[٢].وقد جاء وقوع الاسم مرفوعا بعد هذه الأدوات في قول ابن هانيء: [الكامل]

وأنا الضمينُ له بِمَلْكِ قيادِهم طوعًا إذا المَلِكُ العنيفُ تَعَجْرَفا[٣]

وقوله: [الرمل]

---

(١) النحو الوافي ٢/ ١٤٥ ، وقد قدم الأستاذ / عباس حسن أدلة قوية تؤيد ما ذهب إليه البصريون.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) الديوان ص٢٠٥ ، ملك قيادهم: إذلالهم، والضمير في ( له ) يعود على المعز، وفي ( قيادهم ) يعود على الروم.

لـو مُعـافَى مِـنْ خُطـوبٍ عُوفيـتْ لقــوةٌ بــينَ هــضابٍ ونُجُــدْ[1]

فقد جاء في هذه الأبيات وقوع الاسم مرفوعا بعد أدوات تختص بالأفعال، لذا يجب تقدير فعل قبل هذه الأسماء، فالتقدير في البيت الأول: (إذا تعجرف الملك العنيف تعجرفا)، وهذا جائز شعرا ونثرا.

أما في البيت الثاني فقد جاء بعد (لو) اسم مرفوع، بعده جار ومجرور، ولم يجيء فعل بعد الاسم، وهذا نادر، يقول ابن مالك: «ويندر المجيء باسمين مرفوعين بعد (لو) في قول الشاعر[2]: [الرمل]

لــو بغيــرِ المــاءِ حَلْقِــي شَــرِقٌ كنــتُ كالغَــصَّانِ بالمــاءِ اعْتِــصَارِي

وحمله أبو علي على أن (حلقي) فاعل لفعل مضمر يفسره (شرقٌ)، و(شرق) خبر مبتدأ محوف مدلول عليه بالفاعل، والتقدير: (لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق)، وحمله شيخنا – رحمه الله – على أن (حلقي) مبتدأ، و(شرق) خبر، و(بغير الماء) متعلق بالخبر، وقد ابتدأ الكلام بعد (لو) ؛ لأنها لما لم تعمل لم يسلك بها سبيل (إنْ) في الاختصاص بالفعل أبدا»[3].

وأرى أن التوجيه المناسب لبيت ابن هانيء هو أن يكون (معافى) نائب فاعل لفعل محذوف دل عليه جواب الشرط، والتقدير: (لو عوفي معافى من خطوب)، وقد جاءت (معافى) هنا نكرة للعموم والشمول.

---

(١) الديوان ص١٢٥ ، اللقوة: العقاب الأنثى، الهضاب جمع هضبة، وهي الجبل المنبسط، والنجد جمع نجد، وهو المرتفع المشرف من الأرض، والمعنى: لو كان هناك أحد معافى من خطوب الدهر لعوفيت لقوة موجودة بين الهضاب والجبال.

(٢) هو: عدي بن زيد، انظر: ديوانه ص٩٣ .

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٩٨ ، ٩٩ .

أما قول ابن هانيء: [الطويل]

بني هاشمٍ هلْ غيرُ عَضرٍ مُذَلَّلٍ  لياليه أقتابٌ عليها وأشرُخُ[١]

فقد جاز وقوع الاسم هنا بعد أداة الاستفهام (هل)؛ لأن أدوات الاستفهام غير الهمزة يجب أن يقع بعدها الفعل إذا كان في حيزها، فإن لم يكن في حيزها وقع بعدها الاسم.

**الموضع الثاني: في باب الاشتغال:**

عرف الفاكهي الاشتغال بقوله: «حد الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو وصف صالح للعمل مشغول عن نصبه لفظا أو محلا بالنصب لمحل ضميره أو لملابسه بواسطة أو غيرها»[٢].

فمثال اشتغال الفعل: (أزيدا ضربته)، ومثال اشتغال الوصف: (أهذا أنت ضاربه)، فالفعل والوصف هنا مشغولان عن نصب الاسم السابق لفظا كما في المثال الأول، أو محلا كما في المثال الثاني، بنصب محل ضميره.

ومثال اشتغال العامل بنصب ملابس الضمير: (زيدا ضربت أخاه)[٣].

والنصب لمحل الضمير أو ملابسه بغير واسطة كما مر من أمثلة، أو بواسطة كما في نحو: (زيدا مررت به)، و(هذا مررت بغلامه).

فالاسم المنصوب فيما سبق قدر له النحاة فعلا واجب الإضمار يفسره الفعل المذكور.

---

(١) الديوان ص٨٥ ، أقتاب جمع قتب، وهو إكاف صغير على قدر سنام البعير، الأشرخ جمع شرخ، وهو الحرف الناتيء من كل شيء.

(٢) الديوان ص٨٥ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣٦ ، وشرح الحدود النحوية ص١٥١ .

واشترط النحاة في الفعل المفسِّر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بغير الظرف «فلو قلت زيدا انت تضربه) لم يجز؛ للفصل بـ (انت»)[١].

أما الفصل بالظرف فجائز[٢] كما في نحو: (زيدا اليومَ ضربته).

وهذا الشرط خاص بالفعل، أما الوصف فالفصل جائز فيه كما في المثال السابق: (أهذا أنت ضاربه)، وقد ذهب الكسائي إلى جواز الفصل بالظرف وبغيره في الفعل حملا على الوصف[٣].

ونصب الاسم السابق ليس بواجب في كل الحالات، بل قد يجب نصبه، وقد يجب رفعه، وقد يترجح نصبه، وقد يترجح رفعه، وقد يستوي الأمران.

فيجب نصبه إذا كان الاسم السابق تاليا لأداة من الأدوات التي تختص بالفعل كأدوات الشرط، والاستفهام غير الهمزة، وأدوات التحضيض، كما في نحو: (إن زيدا رأيته فاضربه)، (هل زيدا أكرمته)، (هلا زيدا أكرمته).

وتعبير النحاة بوجوب نصب الاسم السابق بناء على أن الكثير مجيئه منصوبا، وقد يجيء مرفوعا، وهذا جائز، «ويتصور ذلك كثيرا في الأفعال التي لها مطاوع، أو التي تعدت بالهمزة أو غيرها، وقد أنشد سيبويه[٤] للنمر بن تولب[٥]: [من الكامل]

---

(١) شرح الأشموني ٢/ ٧٣

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٧٣ .

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٧٣ .

(٤)المقاصد الشافية ٣/ ٧١ ، وانظر: الكتاب ١/ ١٣٤ ، والرواية فيه: ( إنْ منفسا...)- بالنصب، على تقدير: ( إنْ أهلكتْ منفسا ).

(٥) انظر: ديوانه ص٨٤ ، والرواية فيه: ( إنْ منفسا ) – بالنصب، كما في كتاب سيبويه، وقد ورد في الخزانة: ( إن منفس ) بالرفع، انظر: الخزانة ١/ ٣١٤ .

لا تجزعـــي إنْ مُـــنْفِسٌ أهلكتُـــه وإذا هلكـتُ فعنـد ذلـك فـاجزعي

فعلى الرواية بالرفع، يكون فاعلا بفعل محذوف وجوبا تقديره: (هلك منفس).

فالعبرة هنا بوجوب وقوع فعل بعد الأدوات المختصة بالفعل.

وأما وجوب رفع الاسم السابق، فذلك إذا وقع الاسم بعد أداة من الأدوات التي تختص بالابتداء، ك (إذا) الفجائية، و(ليتما)، نحو: (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)، و(ليتما بشر زرته)، فيجب رفع (زيد) و(بشر) على الابتداء.

كذلك يجب الرفع إذا كان الاسم متلوا بأداة تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها: كأدوات الشرط، والاستفهام، والتحضيض، ولام الابتداء، وما النافية، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والموصول، والموصوف، نحو: (زيد إن زرته يكرمك)، و(هل رأيته)، و(هلا كلمته).

وأما ما يرجح فيه النصب فهو ما كان الفعل المشتغِل عنه دالا على الطلب: كالأمر والنهي، والدعاء، كما في نحو: (زيدا اضربه، او ليضربه عمرو، أو لا تهنه)، ونحو: (بكرا غفر الله له).

كذلك يرجح النصب إذا كان الاسم تاليا لأداة يكثر وقوع الفعل بعدها: كهمزة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا واحدًا نَتَّبِعُهُ﴾ [1]، والنفي بـ (ما)، او (لا)، او (إنْ)، نحو: (ما زيدا رأيته، ولا عمرا كلمته، وإنْ بكرا ضربته).

(١) القمر: ٢٤ .

كذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف بلا فصل على جملة سابقة، نحو: (لقيت زيدا وعمرا كلمته)، و(قام زيد وعمرا أكرمته).

كذلك إذا كان رفع الاسم يوهم الوصفية، كما في قوله تعالى: ﴿**إنا كلَّ شيءٍ خلقناه بِقَدَرٍ**﴾[١].

فعلى قراءة الجمهور بنصب (كل)، يكون مفعولا به لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، ونصبه هنا من الناحية النحوية أرجح؛ لأنه في حالة الرفع[٢] «يُتَخَيَّل أنَّ الفعل وصف، وأن الخبر (بقدر)»[٣]، فالنصب هنا نص في المعنى المراد «لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه»[٤].

ولذلك لما أريد جعل جملة (فعلوه) من قوله تعالى:﴿**وكلُّ شيء فعلوه في الزُّبُر**﴾[٥] صفة، وجب الرفع.

أما ما يستوي فيه الرفع والنصب فهو ما كان فيه الاسم المشغول عنه معطوفا على جملة ذات وجهين، نحو: (محمد حضر وعمرا أكرمته، أو وعمرو أكرمته)، فالنصب باعتبار أن الجملة صغرى، والرفع باعتبار أن الجملة كبرى.

---

(١) القمر: ٤٩ .

(٢) قرأ بالرفع: أبو السمال، وقد قوى ابن الجني الرفع هنا، قال: (( الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: ( زيد ضربته ) )). انظر: المحتسب ٢/ ٣٠٠ .

(٣) تفسير البحر المحيط ٨/ ١٨١ .

(٤) شرح الأشموني ٢/ ٨٠ .

(٥) القمر: ٥٢ .

وفيما عدا هذه الأمور فإنه يترجح فيه الرفع، كما في قولنا: (محمد أكرمته)، حيث لا يكون مع الرفع إضمار، وما لا إضمار فيه أولى مما فيه إضمار.

وقد ورد في ديوان ابن هانيء ثلاثة مواضع وقع فيها اشتغال:

الموضع الأول- قوله: [البسيط]

شعرا أحطتم به علما كأنكمُ فاوضتمُ العيرَ في فحواه والحُمُرَا[1]

الموضع الثاني: قوله: [الطويل]

أكلَّ كِناسَ في الصَّريمِ تَظُنُّه كِناسَ الظِّباءِ الدُّعْجِ والشُّدَّنِ العُفْرِ[2]

ففي هذين الموضعين نصب كل من (شعرا) في البيت الاول، و(كل) في البيت الثاني على الاشتغال، والنصب هنا جائز لا واجب، لكنه أرجح من الرفع؛ لأن الرفع في البيت الأول يوهم كون جملة (أحطتم) صفة لـ (شعر)، وحينئذ ينتظر السامع الخبر، والنصب لا يوهم ذلك، ومن ثم كان النصب نصا في المعنى المراد، وما كان نصا في المعنى المراد اولى مما ليس نصا فيه.

ولأن الاسم المشغول عنه في البيت الثاني وقع بعد ما يكثر وقوع الفعل بعده، وهو همزة الاستفهام.

---

(١) الديوان ص١٧٣ ، العير: قافلة الحمير.

(٢) الديوان ص١٥٣ ، الصريم: الرملة المنصرمة من الرمال ذات الشجر، الدعج جمع دعجاء: السوداء العين، الشدن جمع شادن، وهو ولد الظبي، العفر جمع أعفر، وهو ما يعلو بياضه حمرةٌ .

والنصب في الموضعين بتقدير فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، وفي البيت الأول يمكن تقديره بـ (علمتم شعرا أحطتم به)، وفي البيت الثاني بـ (أتظن كل كناس في الصريم تظنه).

**الموضع الثالث: قوله مخاطبا جعفر بن علي: [الرمل]**

**أيَّ مفقوديـــــك تبكيـــــه: أبٌ هبـــرزي أنـــت منـــه أم ولـــدْ**[1]

هنا نصب الاسم (أي) على الاشتغال، ونصبه هنا جائز، ولكن الرفع أرجح، إذ لا يوجد ما يرجح النصب، أو يوجبه، كما لا يوجد ما يوجب الرفع، أو ما يسوي بينه وبين النصب، ومن ثم كان رفعه هنا أرجح، لأنه لا يوجد إضمار مع الرفع.

والنصب هنا بتقدير فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، ولا يجوز تقديره قبل الاسم المنصوب، لأنه هنا اسم استفهام له الصدارة، ومن ثم يكون التقدير: (أيَّ مفقوديك تبكي تبكيه).

وقد وردت (أي) منصوبة هكذا في الديوان، وفي شرحه، وكان الصواب أن يقول مع ذلك: (أبا) ؛ لأنه بدل من (أي).

**الموضع الثالث من مواضع حذف الفعل وجوبا: إذا كان المصدر نائبا مناب فعله.**

يحذف الفعل جوازا ووجوبا في باب المفعول المطلق، فيحذف جوازا، وذلك إذا كان غير مؤكد لعامله: كأن يكون مبينا لنوع المصدر، أو عدده، وذلك بشرط وجود قرينة[2] «عند الجميع، كأن يقال: (ما ضربتَ)، فتقول:

---

(١) الديوان ص١٢٥ .

(٢) شرح الحدود النحوية ص١٥١ .

(بلى ضربا مؤلما)، أو: (بلى ضربتين)، وكقولك لمن قدم من سفر: (قدوما مباركا)، ولمن أراد الحج أو فرغ منه: (حجا مبرورا)، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه، وليس بواجب»[١].

أما المصدر المؤكد لعامله، فإن عامله لا يحذف جوازا؛ «لأنه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك»[٢]، ولكنه يحذف وجوبا إذا كان المصدر نائبا منابه.

وينوب المصدر عن فعله في الأسلوب الطلبي والخبري.

ففي الطلب يكون «المصدر المؤكد النائب دالا على على أمر، أو نهي، أو دعاء، أو توبيخ، والكثير أن يكون التوبيخ مقرونا بالاستفهام، فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم: قياما، بمعنى: قوموا قياما، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره: جلوسا، بمعنى: اجلسوا... ومثال النهي أن تقول لجارك وقت سماع محاضرة، او خطبة: سكوتا لا تكلما، أي: اسكت لا تتكلم ... ومثال الدعاء بنوعيه قول زعيم: ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع طاغية جبار، فنصرا عبادك المخلصين، وهلاكا وسحقا للباغي الأثيم... ومثال الاستفهام التوبيخي: أبخلا وأنت واسع الغنى»[٣].

أما نيابة المصدر في الخبر ففي خمس مسائل[٤]:

---

(١) شرح الأشموني ٢/ ١١٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٢٩٥ .

(٣) النحو الوافي ٢/ ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص١٠٢ .

**الأولى**: مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكير نعمة وشدة: (حمدا وشكرا لا كفرا، وصبرا لا جزعا).

**الثانية**: أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله:نحو قوله تعالى:﴿**فإمَّا منًّا بعدُ وإمَّا فداء**﴾[١].

**الثالثة**: أن يكون مكررا، أو محصورا، أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين، نحو: (أنت سيرا سيرا)، و(ما أنت إلا سيرا)، و(إنما أنت سيرَ البريد)، و(أأنت سيرا؟).

**الرابعة**: أن يكون مؤكدا لنفسه أو لغيره، فالأول الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو: (له علي ألف عرفا)،أي:اعترافا،والثاني الواقع بعد جملة تحتمل معناه،نحو:(زيد ابني حقا).

**الخامسة**: أن يكون فعلا علاجيا تشبيها بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، ك (مررت فإذا له صوتٌ صوتَ حمار).

وما كان جاريا مجرى الأمثال مما سبق، نحو: (حمدا وشكرا لا كفرا)- لا يجوز القياس عليه؛ لأن الأمثال لا تغير[٢].

أما باقي المصادر النائبة عن فعلها فيما سبق فقد اختلفوا في القياس عليها، فيرى سيبويه الاقتصار على السماع[٣]، وأجازه الأخفش[٤]، «وقيل ما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس، وما لا فلا ينقاس»[٥].

---

(١) محمد: ٤ .

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣١ .

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣١٢ .

(٤) انظر: الهمع ١/ ١٨٨ .

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٧ .

والمصادر التي لا فعل لها من لفظها، مثل: «ويل زيد وويحه وبَلْهَ الأكفِّ»[١].

وأرى أن الصواب هو ما ذكره أبو حيان «لأنه يساير الأصول اللغوية العامة، ولا تضار اللغة باتباعه»[٢].

ومن نماذج ذلك في ديوان ابن هاني، قوله مخاطبا جعفرا ويحيي ابني علي: [الطويل]

فمهلًا بني عَمِّي وأعيانَ معشري وأملاك قومي والخضارم من

وقوله: [الطويل]

فرفقا قليلا أيها الملك الرضى بنفسك واترك منك حظا على قَدْرِ[٤]

وقوله: [الطويل]

قفا فلأمرٍ ما سرينا وما نسري وإلا فمشيًا مثلَ مَشْي القطا

وقوله: [الكامل]

وبنو عَلِيٍّ لا يقال لهم : صبرًا وهم أُسدُ الوغى الضُّبُرُ[٦]

وقوله: [البسيط]

مهلا فلا المتنبي بالنبي ولا أعُدُّ أمثالَه في شعره السُّوَرا[٧]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٠ ، وانظر: الهمع ١/ ١٨٨ .

(٢) النحو الوافي ٢/ ٢٢٤ .

(٣) الديوان ص١٥٩ .

(٤) الديوان ص١٥٦ ، يخاطب في هذا البيت جعفر بن علي.

(٥) الديوان ص١٥٣ .

(٦) الديوان ص١٦٩ ، الضُّبُر : جمع ضبور، وهو الأسد الشديد.

(٧) الديوان ص١٧٢ .

وقوله: [الطويل]

شـــجًا لعـــداه لا مـــزارَ نفوسِـــهم قريـبٌ ولا الأعمـارُ فـيهم لوابـثُ[1]

وقوله: [الكامل]

منـع الجنـود مـن القفـول رواجعـا تبـــا لـــه بالمنـــديات قفـــولُ[2]

وقوله: [البسيط]

فمـا يقـول لنـا القرطـاس ويلُكـم إنـا نـرى عظـةً فـيكم ومُعْتَبَـرا[3]

وقوله: [الكامل]

قـد قلـتُ للآسِـي حنانَـك عائـدا فلقـد قَرَعْـتَ صـفاةَ كُـلِّ ودودِ[4]

فالمصادر الواردة في الأبيات السبعة الأولى، لها أفعال من لفظها، وهذه المصادر على الترتيب: (مهلا – رفقا – مشيا– صبرا – مهلا – شجا – تبا) قد نصبت، ونابت مناب فعلها لأنها دالة على إنشاء طلبي، حيث تدل المصادر الخمسة الأولى على الأمر، ويدل المصدران (شجا و تبا) على الدعاء، فالأول دعاء بالحزن على الأعداء[5]، والثاني دعاء بالهلاك على ملك الروم.

أما المصدران (ويلكم – حنانك) في البيتين الأخيرين فليس لهما فعل من لفظهما، والأول دعاء بالويل، والثاني أمر، أي: تحنن.

(١) الديوان ص٦٣ .

(٢) الديوان ص٢٥٨ ، الضمير المستتر في ( منع ) يعود على الدُّمُسْتُق ملك الروم.

(٣) الديوان ص١٧٢ .

(٤) الديوان ص١١١ ، الآسي: الطبيب، ويقصد الطبيب الذي كان يعالج يحيي بن علي.

(٥) انظر: تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص١٢٨ .

وقد جاء (ويلُكم) مرفوعا، وكان يجب نصبه؛ لأنه مضاف، جاء في الهمع: «ومتى أضفتها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأنه مبتدأ لا خبر له، فإذا أفردت جاز الرفع والنصب، تقول: (ويح له، وويحا له، وويل له، وويلا له»[١].

وقد جاء مفردا، ومن ثم جاز رفعه، وذلك في قول ابن هانيء: [البسيط]

ويلُمــه شــاعرا أخملتمــوه ولــم نعلـم لـه عنـدنا قـدرا ولا خطـرا[٢]

فـ (ويلمه) مخففة عن (ويلٌ لأمه)[٣]، وقد رفت جوازا لأنها مفردة.

والرفع في هذه الكلمات له دلالة تختلف عن دلالة النصب، فتُرفَع «إذا كان المتكلم بها يريد أن يجعل لنفسه حظا في هذه المعاني، فإذا قال السائل: (خيبة له)، فلا يريد محض الدعاء كما أراد بقوله: (عقرا وجدعا)، ولكن يريد: (تخييب مني)، كأنه يخبر عن الخيبة وأنها صادرة منه، كما كان ذلك في السلام إذا أراد به التحية، ولو أراد به السلامة والعافية لقال: (سلاما لك)، و(سلامة لك)- بالنصب؛ لأن سلامة المخاطب ليست من فعل المتكلم، وكذلك السقي والرعي، فلا بد من النصب على هذا الوجه، وأما (ويح)، و(ويل) فترحم واستقباح، و(وَيْس) استصغار، فتارة تكون نصبا كما تكون (خيبة)، وذلك إذا أردت محض الدعاء، وإن أردت أن تشوب الدعاء بخبر عن نفسك رفعت كما رفعت (سلام عليك)، إذا أردت التسليم والتحية؛ لأنك مترحم كما أنك مسلم، فيكون التقدير: (ويح مني

(١) الهمع ١/ ١٨٩ .

(٢) الديوان ص١٧٢ ، ويقصد بالشاعر: المتنبي.

(٣) انظر: الديوان ص١٧٢ .

لك)، و(استقباح مني له)؛ لأن الويل قبوح؛ ولا يتصور هذا في (تبا له)، ولذلك منع سيبويه الرفع في (تبا) [١]، وأنكر على من أجازه» [٢].

ومعنى قول السهيلي (ولا يتصور هذا في (تبا له): «أنه لا يتصور المعنى على الرفع؛ لأن التب بمعنى الهلاك والخسران لا يسند إلى المتكلم» [٣].

فمن هذا النص نفهم سر رفع الفعل (ويل) في قول ابن هانيء السابق: (فما يقول لنا القرطاس)، وقوله: (ويلمه)، حيث لم يرد الشاعر محض الدعاء عليهم، أو الدعاء على أم المتنبي، وإنما أراد أن يشوب ذلك بالخبر، فكأنه أراد في الأول: (ويل منا لكم)، أي جعل الويل صادر عنه، وأراد في الثاني الذم.

وعن دلالة وقوع المصدر بدلا من اللفظ بفعله يقول ابن الأثير: «ومن حذف الفعل باب يسمى باب إقامة المصدر مقام الفعل، وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [٤]، قوله: (فضرب الرقاب)، أصله: (فاضربوا الرقاب ضربا)، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري» [٥].

ثانيا- حذف (أنْ) الناصبة للفعل المضارع.

الأدوات التي تنصب الفعل المضارع هي: (أنْ – لن – كي – إذن).

(١) الكتاب ١/ ٣٣٤ .

(٢) نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص٤١٤ .

(٣) نتائج الفكر، هامش ص٤١٤ ، تعليق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا .

(٤) محمد: ٤ .

(٥) المثل السائر ٢/ ٢٨٩ .

ونظرا لأن (أنْ) هي أم الباب، فقد أجاز النحاة أن تعمل ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب، ولها ثلاث حالات من حيث الظهور والإضمار.

**الحالة الأولى** – جواز الإظهار والإضمار، وذلك في المواضع التالية:

١- أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، نحو قوله تعالى: ﴿**وما كانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وحيًا أوْ مِنْ وراءِ حجابٍ أو يُرْسِلَ رسولًا**﴾[١].

٢- بعد اللام، إذا كان الفعل بعدها غير مسبوق بـ (لا) نافية كانت أو زائدة، سواء أكانت اللام للتعليل نحو: ﴿**وأنزلْنا إليكَ الذِّكْرَ لِتُبينَ للنَّاسِ**﴾[٢]، أم للعاقبة نحو: ﴿**ليكونَ لهم عَدُوًا**﴾[٣].

**الحالة الثانية**- وجوب الإظهار، وذلك بعد اللام الداخلة على فعل مضارع مسبوق بـ (لا) نافية كانت أو زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿**لئلا يكونَ للناسِ على الله حُجَّةٌ**﴾[٤].

**الحالة الثالثة**- وجوب الإضمار، وذلك بعد لام الجحود نحو قوله تعالى: ﴿**وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهم وأنتَ فيهم**﴾[٥]، وبعد (حتى)، و(أو)، وفاء السببية، وواو المعية.

---

(١) الشورى: ٥١ .

(٢) النحل: ٤٤ .

(٣) القصص: ٨ .

(٤) النساء: ١٦٥ .

(٥) الأنفال: ٣٣ .

وفي غير المواضع السابقة اختلف النحاة في حذف (أنْ) على التفصيل الاتي[١]:

١-يرى جماعة أنه يجوز حذف (أنْ) في غير المواضع السابقة، ثم اختلفوا، فذهب أكثرهم، ومنهم ابن مالك إلى وجوب رفع الفعل بعد حذفها، كما في قوله تعالى: ﴿**ومِنْ آياتِه يُريكمُ البَرْقَ خَوْفًا وطَمَعًا**﴾[٢]، و﴿**قُلْ أفغيرَ اللهِ تأمرونّي أعبدُ**﴾[٣]، وقولهم في المثل: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه»، وكقول طرفة[٤]: [الطويل]

**ألا أيهذا الزاجري أحضُرُ الوغى وأنْ أشْهَدَ اللذّاتِ هلْ أنتَ مُخَلِّدي**

على الرواية برفع (أحضر).

وذهبوا إلى ان ما جاء منصوبا عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه، كما في نحو قولهم: (خُذِ اللصَ قبلَ يأخذَك)، وكما في قراءة الحسن: ﴿**قل أفغير الله تأمروني أعبدَ**﴾[٥].

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب كعادتهم في القياس على الشاذ.

٢- يرى بعضهم أن حذف (أن) مقصور على السماع، ولا يجوز القياس عليه، سواء رفع الفعل بعدها أم نصب، وهو رأي أبي حيان، [٦].

---

(١) انظر: الهمع ٢/ ١٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٤/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، والمقاصد الشافية ٦/ ٩٢ – ٩٤ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٥ .

(٢) الروم: ٢٤ .

(٣) الزمر: ٦٤ .

(٤) انظر: ديوانه ص٢٥ ، والرواية فيه: (ألا أيهذا اللائمي أحضرَ...)- بنصب (أحضر).

(٥) الزمر: ٦٤ .

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٣ .

وقد ورد الفعل المضارع في الديوان بعد حذفها مرفوعا، وذلك في قوله: [الطويل]

هدى واعتصاما قبل تُطْمَسُ أوجة تُشاه بِلَغْنِ اللاعنين وتُمْسَخُ[1]

فقد جاء الفعل (تطمس) مرفوعا، والدليل على ذلك أنه عطف (تمسخ) بالرفع على الفعل (تشاه) وهو بدل من الفعل (تطمس).

وقوله: [البسيط]

ترى شمائل فيه منك بينة لم تنتقل لك عن عهدٍ ولم تحل

كما رأى الملك المنصور شيمته تبدو عليك من المنصور قبل تلي[2]

فالتقدير: (قبل أنْ تَلِيَ)، فحذف (أنْ) ورفع الفعل بعدها بضمة مقدرة على الياء للثقل، ولو نصب لقال: (تليَ).

ثالثا- نصب المضارع بعد (حتى).

ينصب المضارع بعد (حتى) بـ (أنْ) مضمرة وجوبا – كما ذكرت آنفا، وذلك بشرط أن يكون المضارع مستقبلا أو مؤولا بالمستقبل، فالمستقبل نحو: (أسلمتُ حتى أدخلَ الجنة)، والمؤول بالمستقبل نحو قوله تعالى: ﴿وزُلْزِلُوا حَتَّى يقولَ الرسولُ﴾[3] – على القراءة بنصب (يقول)[4].

(١) الديوان ص٨٧ .

(٢) الديوان ص٢٨١ .

(٣) البقرة: ٢١٤ .

(٤) القراءة بالنصب هي قراءة الجمهور، وقرأ نافع: (( حتى يقولُ )) – بالرفع، انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص١٣١ .

وتدل حينئذ على أن ما قبلها سبب فيما بعدها كما في المثال، أو أن ما بعدها غاية لما قبلها كما في الآية الكريمة.

ومعنى التأويل بالمستقبل أن يكون زمن الفعل المضارع ماضيا في المعنى، فيكون النصب باعتبار أنه مستقبل بالنسبة إلى زمن الفعل قبله خاصة، ويكون الرفع باعتبار حكاية الحال[١].

أما إن كان المضارع دالا على الحال نحو: (سرت حتى أدخلُ المدينة الآن)، أو مؤولا بالحال نحو قوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ﴾ – على القراءة برفع (يقول)، فإنه يجب فيه الرفع .

ولا بد في هذه الحالة من ان يكون ما قبله سببا فيما بعده، وأن تكون مسبوقة بجملة، فلا يجوز أن يقال: (سيري حتى أدخلُها) بالرفع، لأن (حتى) إذا رفع الفعل بعدها تكون ابتدائية، وحينئذ سيحتاج المفرد الواقع مبتدأ قبلها إلى خبر، ومن ثم لا يجوز إلا النصب، حيث تكون (حتى) جارة للمصدر المؤول من (أنْ) المضمرة والفعل المضارع المنصوب بها، والجار والمجرور في محل رفع خبر للمبتدأ[٢].

نخلص من ذلك إلى أن (حتى) التي ينصب بعدها المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوبا تكون جارة، وتكون مسبوقة بجملة او مفرد، وتدل على الغاية أو السببية، والسياق هو الذي يحدد أحدهما، ومن ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [الكامل]

والأرضُ تَحْمِلُ حلمه فيؤودُها حتى تكادَ بأهلِها تَتَزَلْزَلُ[٣]

(١) انظر: المقاصد الشافية ٦/ ٤٢ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٦/ ٤٥ .

(٣) الديوان ص٢٨٤ .

وقوله: [الكامل]

أمسهدي ليل التمام تعاليا حتى نقومَ بمأتم فتنوحا

وذرا جلابيبا تشق جيوبها حتى أضرجَّها دما مسفوحا[1]

ففي البيت الأول دل الفعل الواقع بعد (حتى) على الاستقبال، فقرب التزلزل يحدث بعد حمل الحلم، ولذلك نصب الفعل بعدها بـ (انْ) مضمرة وجوبا، وتدل (حتى) هنا على الغاية.

وكذلك في البيت الثاني، والثالث، حيث يقع القيام بعد المجيء المستفاد من الفعل (تعاليا)، كما يقع التضريج في البيت الثالث بعد ترك الجلابيب، ومن ثم نصب المضارع في كل منهما، وتدل (حتى) فيهما على التعليل.

**رابعا- رفع المضارع بعد الفاء المسبوقة بنفي.**

اتضح مما سبق انه من المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوبا، أن يقع بعد الفاء.

وهذه الفاء هي الجوابية السببية المسبوقة بنفي محض، نحو: (ما تأتيني فتحدثني)، أو طلب محض، نحو: (زرني فأكرمَك).

والذي يعنينا في هذا المقام هو الحديث عن وقوع الفعل المضارع بعد الفاء الجوابية أو السببية الواقعة في جواب النفي المحض.

والمقصود بالنفي المحض هو ألا يكون متلوا بنفي آخر نحو: (ما تزال تأتينا فتحدثنا).

---

(١) الديوان ص٧٠ ، المسهد: الذي لم ينم، ويريد بالمسهدين: البرق، والحمام، المسفوح: الجاري من عيني.

أما إذا كان النفي تاليا تقريرا بالهمزة، نحو: ( ألم تأتني فأحسن إليك)، فهذا يسمى مؤولا بالمحض، ويجوز فيه الرفع والنصب على حسب المعنى، فإذا أريد جعل المضارع جوابا لما قبله نصب، وإلا كان معطوفا على ما قبله بدون أن يكون مسببا عنه، ومن ثم يجزم.

ومن المؤول بالمحض أيضا أن يكون منتقضا بـ (إلا) بعد ذكر الفاء نحو: (ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير)، فهنا أيضا يجب نصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا على شرط كون الفاء للسببية، وإلا رفع الفعل، أما إن كان الانتقاض بـ (إلا) قبل الفاء نحو: (ما تأتينا إلا فتحدثنا)، فلا يجب إلا الرفع؛ لأن التركيب أصبح مثبتا [١] .

فإذا توافرت هذه الشروط، وهي كون المضارع بعد فاء تفيد السببية، المسبوقة بنفي محض وجب نصبه بـ (أنْ) مضمرة وجوبا، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

ومعنى ما سبق أن وجوب نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوبا مرهون بكون هذا الفعل جوابا لما قبله من النفي، ولذلك أجاز النحاة الرفع في المسألة إذا لم يقصد كون ما بعد الفاء جوابا لما قبلها [٢].

ومن ثم يجب مراعاة معنى التراكيب التي يقع فيها الفعل المضارع بعد فاء مسبوقة بنفي محض أو مؤول به، فإذا كان المقام يقتضي معنى من المعاني التي يفيدها النصب والتي تشترك في كون الفعل مسببا عما قبله نصب الفعل، وحينئذ يكون نصبه بـ (أنْ) مضمرة وجوبا، وإذا اقتضى

(١) انظر: الهمع ٢ / ١١ ، ١٢ ،و شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
(٢) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦/ ٤٧ ، ٤٨ .

المقام معنى من معاني الرفع التي تشترك في ان الفعل لا يكون مسببا عما قبله رفع الفعل بعدها .

والمعاني التي يحققها النصب، والرفع قد أوضحها المبرد في قوله: «تقول: (ما تأتيني فتحدثَني)، فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما أن الثاني مخالف للأول.

فأحد المعنيين: ما تأتيني إلا لم تحدثني: أي قد يكون منك إتيان ولكن لست تحدثني.

و المعنى الثاني: لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني محدثًا، وكلما أتيتني لم تحدثني.

و الوجه الآخر: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحدثتني.

و أما الرفع فعلى وجهين: أحدهما: ما تأتيني، وما تحدثني، والآخر شريك الأول داخل معه في النفي.

و الوجه الثاني أن تقول:ما تأتيني فتحدثني أي ما تأتيني وأنت تحدثني وتكرمني»[1] .

ففي هذا النص ذكر المبرد مثالا واحدا يحتمل أكثر من معنى، ويقوم المتكلم تبعا للمعنى الذي يريده من المعاني التي ذكرها المبرد بنصب المضارع بعد الفاء أو رفعه.

وإذا اختير نصب الفعل بعد الفاء لموافقته لمعنى معين، فإن ذلك النصب يكون بـ (أنْ) مضمرة وجوبا.

---

(١) المقتضب ٢/ ١٥ ، ١٦ .

وقد جاء في الديوان رفع الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بنفي محض، وذلك في قول ابن هانيء: [الكامل]

**أفنتركُ الأيامَ تفعلُ ما شاءت ولا نسطو فننتصرُ**[1]

فهنا يجوز الرفع والنصب في (ننتصر)، ولكن اختيار الرفع هنا كان لأجل أحد المعنيين اللذين يحققهما الرفع، والذي يجب أن يبحث عنه في ضوء السياق.

وأرى ان هذا المعنى هو أن الشاعر أراد إشراك الفعل (ننتصر) مع ما قبله في تسليط النفي عليه، دون إرادة أن يكون ما بعد الفاء مسببا عما قبله، فكأنه قال: (ولا نسطو ولا ننتصر).

وأرى أن الشاعر قد وفق في اختيار الرفع، لأنه لو نصب لكان معنى ذلك أن عدم الانتصار مسبب عن عدم السطو، وهذا غير مراد، لأن الشاعر يتحدث عن الأيام وحوادثها، فليس هناك سطو على الأيام أصلا، حتى يمكن أن يتسبب عنه انتصار، فالمقصود نفي السطو والانتصار مطلقا، على سبيل أن ذلك لا يمكن أن يحدث.

ومما جاء من رفع المضارع في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**ألم تَرَ أنَّ اللهَ أنزلَ مِنَ السماءِ ماءً فتُصبِحُ الأرضُ مخضرةً**﴾[2]، فهنا يجب رفع المضارع، يقول سيبويه: «وسألته (يعني الخليل) عن ﴿**ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة**﴾ فقال : هذا واجب (أي الرفع واجب) وهو تنبيه كأنك قلت : أتسمع : أنزل الله من السماء ماء فكان كذا

(١) الديوان ص١٦٧ .

(٢) الحج: ٦٣ .

وكذا»[١]، فـ «الفعل { تصبح } مفرّع على الفعل { أنزل } فهو مثبَت في المعنى . وليس مفرّعًا على النفي ولا على الاستفهام، فلذلك لم ينصب بعد الفاء لأنه لم يقصد بالفاء جوابٌ للنفي إذ ليس المعنى : ألم تر فتصبحَ الأرض»[٢]، فلو نصب الفعل «لأعطى ما هو عكس الغرض، لأنّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك : ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر : إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر»[٣].

أما في قوله تعالى: ﴿**أفلم يسيروا في الأرضِ فتكونَ لهم قلوبٌ يعقلون بها**﴾[٤]، فإن النصب هنا واجب؛ لأن المعنى على أن تكون «الفاء في (فتكون) سببية جوابية مسبب ما بعدها على السير، أي لم يسيروا سيرًا تكون لهم به قلوب يعقلون بها وآذان يسمعون بها»[٥].

ودخول همزة الاستفهام هنا على النفي أفاد الإنكار التوبيخي الذي «يقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم»[٦]، أي أن ما بعد الهمزة – ومعناه كما ذكر أبو حيان: (لم يسيروا سيرا تكون لهم به قلوبٌ يعقلون بها وآذانٌ يسمعونَ بها) – وقع منهم، وهم ملومون في ذلك.

وقد ذكر بعض المفسرين أن التقدير: (انتفى أن تكون لهم قلوب وآذان بهذه المثابة لانتفاء سيرهم في الأرض)[٧] .

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٠ .
(٢) تفسير ابن عاشور ١٧/ ٣١٨ .
(٣) الكشاف ٣/ ١٦٨ .
(٤) الحج: ٤٦ .
(٥) تفسير ابن عاشور ١٧/ ٢٨٧ .
(٦) مغني اللبيب ١/ ١٧ .
(٧) انظر: تفسير ابن عاشور ١٧/ ٢٨٨ .

وذكر الزمخشري أنه يحتمل ذلك، ويحتمل «أن يكونوا قد سافروا ورأوا ذلك ولكن لم يعتبروا، فجعلوا كأن لم يسافروا ولم يروا»[١].

ونفس الاحتمال الثاني ذكره الشوكاني في قوله: «ويحتمل أن يكونوا قد سافروا ولم يعتبروا، فلهذا أنكر عليهم، كما في قوله : ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وبالليل أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴾[٢]»[٣].

وهذان المعنيان، وهما كونهم لم يسافروا ولم يعتبروا، أو سافروا ولم يعتبروا، يحتملهما نصب المضارع بعد الفاء، وقد ذكرهما المبرد في النص المنقول آنفا[٤]، عند حديثه عن المعاني التي يفيدها النصب في قولنا: (ما تأتينا فتحدثنا).

وأرى أن الاحتمال الثاني الذي ذكره الزمخشري والشوكاني هو المقصود، والأولى بمقام الآية، لأن المقصود نفي السير المترتب عليه أن تكون لهم قلوب يعقلون بها، لا نفي السير مطلقا، وهذا أبلغ في التشنيع بالكفار واستنكار ذلك منهم، فهم قد ساروا في الأرض، ولكن هذا السير لم يترتب عليه ان تكون لهم قلوب يعقلون بها، ومن ذلك قول المعري[٥]: [الوافر]

وقيل أفادَ بالأسفار مالًا فقلنا هل أفادَ بها فُؤادا

(١) الكشاف ٣/ ١٦٢ .
(٢) الصافات: ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٣) فتح القدير ٣/ ٦٢٦ .
(٤) المقتضب ٢/ ١٥ ، ١٦ .
(٥) انظر: سقط الزند ص٢١٢ .

فهو يتحدث عن خاله، وعما ترتب على سفره من كسب الأموال، ثم تساءل هل أفاد فؤاده من السفر، فالسفر موجود ولكن لم يترتب عليها إفادة للفؤاد.

ولعل ما يؤكد صحة ما ذهبت إليه أن البقاعي قد جعل المضارع هنا منصوب في جواب همزة الاستفهام الدالة على النفي، ونفي النفي إثبات، فمعنى ذلك أنها أثبتت السير، يقول: «ولما كان الجواب منصوبًا، علم أنه منفي لأنه مسبب عن همزة الإنكار التي معناها النفي، وقد دخلت على النفي السير فنفته، فأثبتت السير عريًا عما أفاده الجواب، وهو قوله (فتكون)، أي: فيتسبب عن سيرهم أن تكون (لهم قلوب) واعية (يعقلون بها) ما رأوه بأبصارهم في الآيات المرئيات من الدلالة على وحدانية الله تعالى وقدرته على الإحياء والإماتة متى أراد فيعتبروا به، فانتفاء القلوب الموصوفة متوقف على نفي السير الذي هو إثبات السير»[1].

وما ذكره البقاعي يعرف بالإنكار الإبطالي، الذي يقتضي نفي ما بعد الهمزة، والمشهور بين البلاغيين أن يقولوا على مثل هذا التركيب تقرير، وهم يقصدون به ما ذكره البقاعي، وهو إثبات ما بعد النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[2]، فيقولون إن هذا تقرير المراد به: شرحنا لك صدرك، وقد بين ابن هشام أن إطلاق التقرير على هذا النوع من التركيب خطأ؛ لأن التقرير يثبت ما بعد همزة الاستفهام، فلو كان منفيا لأثبته، وذكر أن الصحيح ان يقال: إنكار إبطالي.

ونصب المضارع في جواب الهمزة الداخلة على منفي لإفادة الإنكار الإبطالي جائز، لأننا إذا قلنا «ألم تأتنا فتحدثنا» أصله: (لم تأتنا فتحدثنا)،

(١) نظم الدرر في تناسق الآيات والسور ٥/ ١٦٠ .
(٢) الشرح: ١ .

على معنى: (لم تأتنا محدثا)، وهكذا كل ما دخل عليه الاستفهام من النفي، والنصب قبل الاستفهام جائز؛ لأن ما قبل الفاء منفي حقيقة، فإذا دخلت عليه الهمزة فإنما دخلت بعد الاستقرار المحض، فأحدثت التقرير فبقي اللفظ كما كان، لوجود محرزه، وهو أداة النفي، ولا يضر حدوث ما حدث من المعنى؛ لأنه غير قادح في أصل معنى الكلام»[1].

والشاطبي يريد بالتقرير ما ذكرناه من الإنكار الإبطالي، وهو إثبات ما بعد النفي.

فعلى قول الشاطبي يكون الأصل في الآية: (لم يسيروا فتكون)، أي: لم يسيروا ومن ثم لم تكن لهم قلوب يعقلون بها، فلما دخل الاستفهام المفيد للنفي صار المعنى: (ساروا ولم تكن لهم قلوب يعقلون بها).

ولو رفع الفعل لكان داخلا في الإثبات،وصار المعنى:ساروا فاعتبروا، وهذا غير مراد.

**خامسا- جزم المضارع في جواب الطلب.**

اتضح مما سبق أن المضارع ينصب بعد فاء السببية الواقعة في جواب النفي، والطلب، فإذا سقطت هذه الفاء جزم الفعل المضارع، ولكن بشروط ثلاثة:

١- أن يكون ذلك في جواب الطلب فقط، فإذا وقع في جواب النفي رفع الفعل.

٢- أن يكون ما بعد الفاء مسببا عما قبلها، «نحو قولك: (أكرم زيدا يكرمْك، فـ (يكرمك جزاء (أكرم)، أي أن إكرامه لك مسبب عن إكرامك

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ / ٦٠ .

له، فإن لم تقصد ذلك رفعت، فقلت: (أكرم زيدا يكرمُك)، فـ (يكرمك) مستأنف، أي هو كذلك، أو في موضع الحال من (زيدا)»[١]، ونحو قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أموالهم صدقةً تُطَهِّرُهم﴾[٢]، «فـ (تطهرهم) مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبوقا بالطلب، وهو (خذ، لكونه ليس مقصودا به معنى: إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد : خذ من أموالهم صدقة مطهرة»[٣].

٣- أن يصح المعنى مع إحلال (إنْ) الشرطية المتلوة بـ (لا) النافية محل (لا) الناهية، وذلك نحو قولك: «(لا تكفر تدخل الجنة)، و(لا تدن من الأسد تسلم)، فإنه لو قيل في موضعهما: (إن لا تكفر تدخل الجنة)، و(إن لا تدن من الأسد تسلم) صَحَّ»[٤]، وأن يصح إحلالها هي فقط محل أي أداة طلب أخرى غير (لا) الناهية، ومثال ذلك: «(أحْسِنْ معاملتي أُحْسِن معاملتَك)، فيصح جزم المضارع: (أحسن)؛ لصحة قولنا: (إن تحسن معاملتي أحسن معاملتك)... بخلاف: (أحسن إلي لا أحسن إليك)، فيجب رفعه؛ إذ لا يصح قولنا: (إن تحسن إلي لا أحسن إليك؛ لفساد المعنى»[٥].

فإذا توافرت هذه الشروط جزم الفعل المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾[٦]،وفي الحديث: «وأحْسِنْ مجاورةَ مَنْ جاورَكَ تكُنْ مُسْلمًا[٧]»[١].

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ / ٦٨ .

(٢) التوبة: ١٠٣ .

(٣) شرح قطر الندى ص٨٢ .

(٤) شرح قطر الندى ص٨٢ .

(٥) النحو الوافي ٤ / ٣٩٢ .

(٦) البقرة: ١٣٥ .

(٧) أخرجه البيهقي في الآداب، باب: كراهية كثرة الضحك، حديث رقم (٣٢٣)، وباب: من اتقى الشبهات، حديث رقم (٨٣١).

ومما جاء من ذلك في الديوان قول ابن هانيء في قصيدة يرثي بها والدة جعفر بن علي: [الكامل]

فَقِفُوا تَضَرَّجْ ثَمَّ أنفُسُنا لا الصافناتُ الجردُ والعَكَرُ[٢]

ففي هذا البيت جزم المضارع لأنه واقع في جواب الأمر، أي ان التضرج مسبب عن الوقوف عند القبر، الذي أشار إليه باسم الإشارة (ثَمَّ)، وأصل الفعل (تَتَضَرَّج)، وقد حذفت منه إحدى التاءين تخفيفا.

ولما لم يقصد ابن هانيء ترتب المضارع على ما قبله ترتب الجزاء على الشرط رفع الفعل، وذلك في قوله: [الطويل]

فَدُمْ للشبابِ المُزجَحِنّ وعصرِه تُؤمَّلُ فينا للخطوبِ وتُرتَجَى[٣]

فليس المقصود هنا أن الفعل (تؤمل) مسبب عما قبله، ولذلك رفع الفعل، ورفعه هنا على الحالية، أي: دم للشباب حال كونك تؤمل فينا وترتجى.

سادسا- حذف لام الطلب.

من الأدوات التي تجزم الفعل المضارع لام الطلب، وهي تدل على طلب وقوع فعل وحصوله، فإن كان من الأعلى للأدنى سمي الطلب أمرا، وإن كان من الأدنى للأعلى سمي دعاء، وإن كان ممن تتساوى منزلته مع الآخر سمي التماسا، فالأمر نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِه﴾[٤]، والدعاء نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ علينا ربُّك﴾[١]، والإلتماس نحو: (لتعطني الكتاب)[٢].

---

(١) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ / ٦٧ .

(٢) الديوان ص١٦٨ ، ثَمَّ: هناك عند قبر المرثية، العكر جمع عكرة، وهي القطعة من الإبل.

(٣) الديوان ص٦٨ ، المُزجَحِنّ: الواسع.

(٤) الطلاق: ٧ .

ودخول هذه اللام على المضارع المبدوء بعلامة الغائب، وهي الياء للمذكر، والتاء للمؤنث كثير، وكذلك فعل المتكلم، او المخاطب المبني للمفعول نحو: (لأُضرب أنا)، و(لتُضرب أنت) [٣].

أما دخولها على الفعل المبدوء بحرف متكلم، أو خطاب حال كونه مبنيا لفاعل فهو على جوازه – قليل، نحو قول الرسول – صلى الله عليه وسلم: «قوموا فلأصل لكم» [٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿ولْنَحْمِلْ خطاياكم﴾[٥]، وكما في القراءة الشاذة[٦]: ﴿فبذلكَ فَلْتَفْرَحوا﴾ [٧].

وقد ورد في الديوان دخول هذه اللام على المضارع المبدوء بالياء للمذكر الغائب، وكذلك المضارع المبني للمفعول المبدوء بالتاء للمؤنث الغائب، كما في قول ابن هانيء «يمدح الخليفة المعز، ويصف هدية القائد جوهر، وذلك بعد تسخير القائد بلاد المغرب، وانتهائه إلى البحر المحيط سنة ٣٤٨هـ» [٨]: [الطويل]

ألا هكذا فليُهْدِ من قاد عسكرا وأوردَ عَنْ رأي الإمامِ وأصْدَرا

---

(١) الزخرف: ٧٧ .

(٢) انظر: شرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه ٤/ ٢ .

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٥٢ ، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه ٤/ ٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على الحصير، حديث رقم: (٣٨٠).

(٥) العنكبوت: ١٢ .

(٦) هي قراءة النبي ﷺ ، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر – بخلاف، والسُّلَمي، وقتادة، والجَحْدَري، وهلال بن يَسَاف، والأعمش – بخلاف، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد، انظر: المحتسب ١/ ٣١٣ .

(٧) يونس: ٥٨ ، انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٥٢ .

(٨) الديوان ص١٤٠ .

ألا هكـذا فلتُجلَـبِ العـيسُ بُـدَّنا ألا هكـذا فلتُجْنَـبِ الخيـلُ ضُـمَّرا[1]

ففي البيت الأول دخلت اللام الطلبية على الفعل المضارع المبدوء بالياء الدالة على المذكر الغائب، وذلك في قوله: (فليهد)، وفي البيت الثاني دخلت على المضارع المبني للمفعول المبدوء بالتاء الدالة على المؤنث الغائب، وذلك في قوله: (فلتجلب)، و(فلتجنب)، وهذا كثير.

وحركة لام الطلب هي الكسر، وقد جاءت ساكنة هنا؛ لأنها مسبوقة بالفاء، وهذا جائز وأكثر من تحريكها، يقول الأشموني: «ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك»[2].

وأرى أن اللام في البيت الأول تفيد الأمر؛ ولا يعترض على هذا بأن الشاعر يخاطب من هو أعلى منه؛ لأنه لا يقصد أمر القائد جوهر بأن تكون هديته هكذا، وإنما الأمر موجه لكل من أطاع إمامه واتبع رأيه، أي أن الشاعر يريد ان يقول: إن ما أهداه القائد جوهر للخليفة المعز هو ما يجب أن يهديه كل من يقود عسكرا، ويصدر عن رأي إمامه، مثل القائد جوهر.

وكذلك في البيت الثاني، أي يجب أن تجلب العيس وتجنب الخيل مثلما فعل القائد جوهر.

وعلى ذلك تكون (أل) في (الإمام) دالة على الجنس، فالمعنى: إن أي قائد يصدر عن رأي إمامه – أيا كان هذا الإمام – يجب ان تكون هديته كهدية القائد جوهر لإمامه المعز.

---

(١) الديوان ص١٤٠ .

(٢) شرح الأشموني ٤/ ٤ .

ولا يخفى ما في ذلك من المبالغة في مدح القائد جوهر، والثناء على هديته، حتى إنه يجب على كل قائد أن يهدي لإمامه مثلما أهدى جوهر للمعز.

وكذلك ورد دخولها على المضارع المبني للمعلوم المبدوء بالتاء الدالة على المؤنث الغائب، وذلك في قوله: [الطويل]

لتهدا جيادٌ ليس تنفكُّ مِنْ سُرًى ويَسْكُنُ غمضٌ ليس تنفكُّ مِنْ نَفْرِ[1]

وهذا كثير أيضا، وقد أسند الشاعر الأمر بالهدوء إلى الجياد مع أنها لا تعقل، ولا تهدأ إلا بفعل راكبها، وسبب ذلك أن المراد هو أن تشعر الجياد بالهدوء لكي ترتاح، وذلك لا يحدث إلا بمزيد من الإراحة للجياد، ومن ثم كان إسناد الأمر للجياد هنا مبالغة في الأمر بإراحتها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وليجدوا فيكم غِلْظَةً﴾[2]، فالمقصود هنا أن يشعر الكفار بالغلظة، وهذا يقتضي مزيدا من الغلظة حتى يتأكد المسلمون من شعور الكفار بها، يقول ابن عاشور في تفسير هذه الآية: «ومعنى أمر المسلمين بحصول ما يجده الكافرون من غلظة المؤمنين عليهم هو أمر المؤمنين بأن يكونوا أشداء في قتالهم، وهذه مبالغة في الأمر بالشدة لأنه أمر لهم بأن يجد الكفار فيهم الشدة، وذلك الوجدان لا يتحقق إلا إذا كانت الغلظة بحيث تظهر وتَنال العدو فيحِس بها»[3].

ويرى جمهور النحاة أنه لا يجوز حذف اللام الطلبية إلا في الشعر فقط[4]، كما في قوله[1]: [الوافر]

---

(١) الديوان ص١٥٦ .

(٢) التوبة: ١٢٣ .

(٣) التحرير والتنوير ١١/ ٦٣ .

(٤) انظر:مغني اللبيب ١/ ٢٢٤ ، ٢٢٥،والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦/ ٩٧ ، والهمع ٢/ ٥٥ .

محمـدٌ تَفْـدِ نفـسَكَ كُـلُّ نَفْـسٍ إذا مـا خِفْـتَ مِـنْ شَـيءٍ تَبـالا

وذهب المبرد إلى منع ذلك مطلقا سواء كان في الشعر أو في النثر[٢]، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك مطلقا في الشعر والنثر بشرط أن تسبق بفعل الأمر (قل)، ولا يكون الفعل المضارع جوابا للأمر[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ﴾[٤]، «وإنما ارتكب ذلك لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة»[٥].

وقد وافق ابنُ مالك في شرح الكافية الكسائي في ذلك، وزاد عليه ما إذا كان المضارع بعد قول غير أمر، إلا أنه جعله – مع جوازه في النثر – أقل مما وقع بعد الأمر، يقول: «والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر كقول الراجز[٦]:

قلت لبواب لديه دراها

تيذن فإني حمؤها وجارها

أراد: لتيذن فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول:إيذن»[٧]، وتبع ابنَ مالك في ذلك الأشموني[١].

(١) نسب ابن هشام هذا البيت لأبي طالب(شرح شذور الذهب ص٢١١ )،وهو غير موجود في ديوانه، ونسبه بعضهم لحسان أيضا، وهو غير موجود في ديوانه، ونسبه بعضهم أيضا للأعشى، وهو غير موجود في ديوانه أيضا، انظر: الكتاب ٣/ ٨ ، والخزانة ٩ / ١٤ .

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٤ ، والهمع ٢/ ٥٥ .

(٣) انظر: الهمع ٢/ ١٥٥ .

(٤) إبراهيم: ٣١ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٥٢ .

(٦) هو: منظور بن مرثد الأسدي، انظر: شرح الشواهد للعيني أسفل شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤ / ٤ .

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١٤٠ .

وقد خرج الجمهور ما استدل به الكسائي وابن مالك من شعر على الضرورة، وأما الآية فخرجوها على أن المضارع مجزوم في جواب الأمر «كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله – عليه الصلاة والسلام – لهم: (صلوا)، جعل قوله – عليه الصلاة والسلام – كالعلة في إقامتها»[٢].

وأرى أن رأي الكسائي وابن مالك والأشموني هو الأولى بالصواب، ولا داعي لتأويل النصوص بما لا يناسب معناها، لأن النصوص التي استشهد بها الكسائي وابن مالك لا يصح جعل المضارع فيها مجزوما على أنه جواب لفعل الأمر: (قل)، كما في الآية الكريمة السابقة؛ لأنه يلزم من تأويل الجمهور لها على ان المضارع جواب لـ (قل) «ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه -وإن كان قول الأكثر»[٣].

ومن ثم فإن الأولى بالصواب هو جعل الفعل المضارع مجزوما بلام الأمر المحذوفة.

ومما ورد من ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [الرمل]

قُـلْ لِمَـنْ شـاءَ يَقُـلْ مـا شـاءَه  إنَّ خَـضْمِي فـي حيـاتي لألـدّ[٤]

فالفعل المضارع (يقل) واقع بعد فعل الأمر (قل) ولا يصح جعله جوابا له، ومن ثم فهو مجزوم بلام أمر محذوفة، وهذا هو رأي الكسائي وابن مالك والأشموني، ولو جعل جوابا لـ (قل) – كما قال الجمهور – لفسد المعنى؛ إذ ليس المقصود أن أقوال الناس في الدهر مسببة عن قول

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ٤ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٥٢ .
(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١٤٠ .
(٤) الديوان ص١٢٠ ، المراد بخصمه هنا: الدهر.

الشاعر، وإنما المراد من هذا التركيب هو عدم المبالاة بما يقوله الناس في الدهر، يقول شارح الديوان في هذا البيت: «دع الناس يقولون في الدهر ما يريدون أن يقولوا فيه، أي لا أبالي بما يقولون في الدهر؛ فإنه في حياتي خصمي الألد الخصام»[١].

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة اتفقوا على عدم جواز حذف أي جازم آخر للفعل المضارع غير اللام الطلبية[٢].

**سابعا- جواز تذكير الفعل وتأنيثه:**

الأصل في الفعل هو مطابقته للفاعل مع فاعله في التذكير والتأنيث، ولكن هناك مواضع يجب فيها تأنيث الفعل، ومواضع يجوز فيها التذكير والتأنيث.

فيجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث لا يفصل بينه وبين عامله فاصل، نحو: (قامت هند)، وإذا كان الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مؤنث سواء كان حقيقي أم مجازي، نحو: (هند قامت)، و(الشمس طلعت)[٣].

ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مجازي التأنيث، مثل: (طلعت الشمس – طلع الشمس)، أو كان حقيقي التأنيث ولكن فصل بينه وبين عامله فاصل، نحو: (ما حضر إلا هند)، وقول الشاعر[٤]: [الوافر]

---

(١) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٢٤٦ .

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٠٥ .

(٣) انظر: اللمع في العربية ص٣٤، وشرح الحريري على ملحة الإعراب ص٤٠ .

(٤) هو: جرير، ولم أجده في ديوانه.

لَقَـــدْ وَلَـــدَ الأخَيْطِـــلَ أمُّ سُـــوءٍ  مُقَلَّـــدةٌ مِـــنَ الأُمَّـــاتِ عـــارا

والتذكير إذا كان الفصل بـ (إلا) أحسن، وإذا كان بغير (إلا) فيحسن التذكير كلما طال الفصل، «نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلًا من شيء،كالمعاقبة نحو قولك:زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء»[١].

كذلك يجوز التذكير والتأنيث إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث، والفعل غير متصرف مثل: (نِعْمَ)، و (بِئْسَ)، و(ليس)، و(عسى)، مثل: (نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند)، و(ليس هند جارية)، و(ليست هند جارية).

كذلك يجوز التذكير والتأنيث إذا كان الفاعل جمع تكسير، نحو: (قام الرجال)، و(قامت الرجال)[٢]، أو كان جمع مذكر سالم لم يستوف الشروط، وهو ما يعرف بالملحق بجمع المكر السالم: مثل: (بنون – سنون)[٣]،حيث إنه لم يسلم لفظ المفرد في هذه الكلمات،أو كان جمع مؤنث سالما لم يسلم لفظ مفرده أيضا، مثل (بنات)، وذلك «خِلاَفًا للكوفيين فيهما وللفارسيّ في المؤنث، واحتجُّوا بنحو: ﴿إلاّ الّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إسْرَائِيلَ﴾[٤]، ﴿إذَا جَاءكَ المُؤْمِنَاتُ﴾[٥] وقوله : [الكامل]

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي[٦]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٨ .

(٢) انظر: شرح الحريري على ملحة الإعراب ص٤٠ ، ٤١ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٥٨٩ .

(٤) يونس: ٩٠ .

(٥) الممتحنة: ١٠ .

(٦) صدر بيت، وعجزه: والأقربون إليّ ثم تصدَّعوا، وهو لعبدة بن الطبيب، انظر ديوانه ص٥٠ ، والرواية في الخصائص : والطاعنون ٣/ ٢١٠ .

وَأُجِيبَ بأن البنين والبنات لم يَسْلَم فيهما لفظُ الواحِدِ وبأن التذكير في (جاءك) للفَصْلِ أو لأن الأصل النساءُ المؤمناتُ لأن " أل " مقدرة باللاتي وهي اسم جمع»[١].

كذلك يجوز الأمران إذا كان المجموع بالألف والتاء مذكرا حقيقة أو مجازا، نحو (طلحة – حمام)، أو مؤنثا مجازيا نحو: (تمرات – خطوات)[٢].

ومما جاز فيه الوجهان في ديوان ابن هاني قوله: [الكامل]

سيصيرُ بعدَك للأئمةِ سُنَّةٌ في الشُّكْرِ ليس لمثلِها تحويلُ[٣]

وقوله: [الكامل]

هذا أمينُ اللهِ في عبادِه وبلادِه إنْ عُدَّتِ الأمناءُ[٤]

وقوله: [الكامل]

لنْ تَصْغُرَ العظماءُ في سلطانِهم إلا إذا دَلَفتْ لها العظماءُ[٥]

وقوله: [الكامل]

حتى إذا سَرَقَ القوابلُ شَنْفَه عَوَّضْنَه منه صفيحًا مِقْضَبا[٦]

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص٨٢ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/ ٥٨٤ .

(٣) الديوان ص٢٥٧ .

(٤) الديوان ص١٣ .

(٥) الديوان ص١٤ .

(٦) الديوان ص٤٤ ، شَنْفَه: أي قرطه المعلق في أذنه، الصفيح: السيف العريض، المقضب: السيف القاطع.

وقوله: [الكامل]

مِـنْ حيـثُ يُقْتَـبَسُ النهـارُ لِمُبْـصِرٍ وتُـشَقُّ عَـنْ مكنونِهـا الأنبـاءُ[1]

ففي البيت الأول جاء الفعل مذكرا، مع أن الفاعل (سنة) مؤنث؛ وذلك لأن التأنيث هنا مجازي.

وجاء الفاعل في البيت الثاني والثالث والرابع والخامس جمع تكسير، لذا جاز في الفعل التذكير والتأنيث، فأنث في البيت الثاني والثالث مع جمع التكسير المذكر(عدت الأمناء)، (تصغر العظماء)، (دلفت العظماء)، وذكر في البيت الرابع مع جمع التكسير المؤنث (سرق القوابل).

أما في البيت الخامس فقد أنث الفعل مع جمع التكسير المؤنث، وعلى الرغم من أنه جائز إلا أنه أحسن من التذكير، لوجود ضمير المؤنث في (مكنونها) العائد على الفاعل (الأنباء) فناسبه تأنيث الفعل، يقول الأستاذ/ عباس حسن: «إذا كان الفاعل جمعا يجوز في عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير)، فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضا التذكير والتأنيث، نحو: (قامت الرجال كلهم)، أو (قام الرجال كلها)، والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل قي التذكير وعدمه، نحو: (قامت الرجال كلها)، أو (قام الرجال كلهم)، ونحو: (حضرت الأبطال كلها)، أو (حضر الأبطال كلهم)؛ وذلك ليسير الكلام على نسق متماثل»[2].

ومما جاز فيه الوجهان في الديوان؛ لأنه جمع مذكر سالم لم يسلم مفرده كلمة (بنون) في قوله: [الطويل]

---

(١) الديوان ص١٣ .

(٢) النحو الوافي ٢/ ٨٤ .

تقولُ بنو العبَّاسِ هَلْ فُتِحَتْ مِصرُ فَقُلْ لبني العباسِ قَدْ قُضِيَ الأمْرُ[1]

فقد أنث الفعل هنا، وهذا جائز.

وإذا كان الفعل الذي يجب تأنيثه مضارعا لحقته التاء في أوله، فيقال: (هند تصلي)، فإذا اتصلت به نون النسوة، كما في نحو: (الذينبات يذهبن إلى الكلية)، كان مجيء المضارع بالياء أحسن[2]؛ حيث أغنت نون النسوة عن التاء، وذلك تحقق في قول ابن هانيء: [الطويل]

يَعْقِلْنَ ذا العُقَّالِ عَنْ غاياتِه وتقولُ أنْ لَنْ يَخْطُرَ الأخطارُ[3]

(١) الديوان ص١٣١ .

(٢) انظر/ النحو الوافي ٢/ ٧٧ .

(٣) الديوان ص١٤٨ ، يعقلن من عَقَلَ البعير: إذا ثنى وظيفه مع ذراعه فشدهما بحبل، ذو العقال: من فحول خيول العرب.

# المبحث الثاني
## النائب عن الفاعل، ودلالته

الأصل في الجملة الفعلية ذكر الفاعل، ولكنه قد يحذف على سبيل الجواز لأغراض بلاغية، وهذا يستلزم تغيير صيغة الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء لما لم يسم فاعله، فيبنى على «(فُعِل) نحو : (ضُرِبَ) وأُفعِلَ نحو : (أُكرِمَ) وتُفعَل نحو : تُضْرَب، و(نُفْعَل)، نحو : (نُضْرَب)،فخولف بينه وبين بناءِ الفعل الذي بني للفاعل لئلا يلتبس المفعول بالفاعل»[١].

وليس كل فعل صالحا للبناء لما لم يسم فاعله، بل يشترط فيه أن يكون متصرفا، وأن يكون متعديا، فلا يبني للمفعول مثل: (نعم وبئس)، و(قام وجلس)[٢].

وينوب عن الفاعل «خمسة أنواع: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والجار والمجرور، وأولاها بالإقامة المفعول به؛ لأنه يقام بغير شرط بخلاف غيره؛ ولأنه لا يقوم غيره مقام الفاعل مع حضوره، بخلاف ما عليه المفعول به؛ إذ يقام وجوبا إذا حضر مع حضور غيره»[٣].

وما ذكره الشاطبي من وجوب إنابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره مما يصلح للنيابة هو مذهب البصريين غير الأخفش، ومذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده[٤].

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٧٦ ، ٧٧ ،وانظر المقرب لابن عصفور١/ ٧٩ ، ٨٠ .
(٢) انظر: المقرب لابن عصفور ١/ ٧٩ .
(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣ / ٥ .
(٤) انظر: الهمع ١/ ١٦٢ .

وإذا ناب أحد الأمور الخمسة السابقة عن الفاعل أخذ أحكامه، يقول سيبويه: «والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل»[١]، ومن ثم يأخذ النائب عن الفاعل حكم الفاعل «من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف، وينزل منزلة الجزء»[٢].

أما الأغراض البلاغية التي يحذف لأجلها الفاعل، فهي «إما لعلم المخاطب، أو لجهل المخاطب، أو للخوف منه، أو للخوف عليه، أو للتعظيم، وذلك إذا كان المفعول حقيرا، أو للتحقير، وذلك إذا كان المفعول عظيما، أو إيثارا لغرض السامع، أو لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي، أو لتقارب الأسجاع»[٣].

ويضرب السيوطي أمثلة لهذه الأغراض فيقول: «قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به نحو: ﴿كُتِبَ عليكم القتالُ﴾[٤] للعلم بأن فاعل ذلك هو الله، أو للجهل به كـ (سرق المتاع)، أو تعظيم فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله: (من بلى منكم بهذه القاذورات)، أو تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك: (أوذي فلان)- إذا عظم أو حقر من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيستر ذكره، أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعينه، نحو: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُم﴾[٥]، ﴿وإذا حُيِّيتُم﴾[٦]، ﴿إذا قيلَ لَكُم تَفَسَّحُوا﴾[٧]، أو إقامة وزن الشعر كقوله[١]: [الكامل]

---

(١) الكتاب ١/ ٣٣ .

(٢) الهمع ١/ ١٦٢ .

(٣) المقرب لابن عصفور ١/ ٨٠ .

(٤) البقرة: ٢١٦ .

(٥) البقرة: ١٧٦ .

(٦) النساء: ٨٦ .

(٧) المجادلة: ١١ .

وإذا شَـــربْتُ فـــإنّنِى مُـــسْتَهْلَكٌ  مـــالى وعِرْضـــى وافِـــرٌ لـــم يُكْلَـــم

وإصـلاح الـسجع نحـو: (مـن طابـت سـريرته حمـدت سـيرته)، أو قـصد الإيجاز نحو: ﴿وَمَنْ عاقبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عليه﴾[٢])[٣].

وقد ورد كثيرا في الديوان حذف الفاعل ونيابة المفعول به عنه؛ لتأدية غرض من الأغراض السابقة، ومن ذلك قول ابن هانيء: [الكامل]

قَـــدْ ضُـــرَّ آذانُ الجيـــادِ تَوَجُّـــسًا  وكَـــتَمْنَ إعـــلانَ الـــصَّهيلِ تَهَيُّبـــا

وقوله: [الطويل]

فلـم يفتـأوا مِـنْ حُكْـمِ عَـدْلٍ يَعُمُّهُـم  وعارفـةٍ تُـسْدَى إلـيهم وتُـصْنَعُ[٤]

وقوله: [الرمل]

إنَّمـــا كانـــتْ خُطُـــوبٌ قُيِّـــضَتْ  فَعَـــدَتْنا عـــنكم إحـــدى العـــوادِ[٥]

وقوله: [الكامل]

قَـدْ مـاجَ حَتَّـى كـادَ يَـسْقُطُ نِـصْفُهُ  وأُلِـينَ حَتَّـى كـادَ أنْ يَتَـسَرَّبَا[٦]

وقوله: [المتقارب]

وَقَـدْ أُهْـبِطَ الغيـثُ غَـضَّ الجَمِـ  ـيمِ غَـضَّ الأسِـرَّةِ غَـضَّ النَّـدَى[٧]

---

(١) هو: عنترة بن شداد، انظر: ديوانه ص٨٢ .

(٢) الحج: ٦٠ .

(٣) الهمع ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) الديوان ص١٩٥ .

(٥) الديوان ص١١٤ .

(٦) الديوان ص٤٥ .

(٧) الديوان ص٢١ ، غض الجميم: كثير النبت، الأسرة: أوساط الرياض، الواحد: سرار.

وقوله: [الطويل]

مَنِ انْتاشَهم في كُلِّ شَرْقٍ ومَغْرِبٍ فَبُدِّلَ أمْنًا ذلك الخوفُ والذُّعْرُ[١]

وقوله: [الرمل]

بُدِّلَ الإقدامُ فيه هَلَعًا فاستوى الأبطالُ والهِيفُ الخُرُدْ[٢]

ففي هذه الأبيات حذف الفاعل، ومن ثم تغيرت صيغة الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء لغير الفاعل، وقد ناب المفعول به في الأبيات الخمسة الأولى، وناب المفعول الأول في البيتين السادس والسابع، وسبب حذف الفاعل هنا العلم به، فالفاعل في البيت الأول: (الجياد)، والتقدير: (قد صَرَّتْ الجيادُ آذانَها)، أي: نصبتها للاستماع، والفاعل في البيت الثاني: القائد جوهر، والتقدير: (وعارفة يسديها جوهر إليهم ويصنعها)، والفاعل في البيت الثالث هو الله – عز وجل، والتقدير: (إنما كانت خطوب قيضها الله)، أي: قدرها، والفاعل في البيت الرابع هو حدة السيف، حيث يشبه الشاعر هنا لحظ الخليفة جعفر بالسيف ثم يستطرد إلى ذكر صفات ذلك السيف، فهو «من اضطراب قده يكاد يسقط نصفه الأعلى، ومن لينه بحيث يكاد يسيل كالماء، وما هذا إلا مبالغة»[٣]، ومن ثم يكون التقدير: (وألانته حدته)، والفاعل في البيت الخامس هو الله، والتقدير: (وقد أهبط الله الغيث)، والفاعل في البيت السادس هو الخليفة المعز، والتقدير: (فبدل المعز ذلك الخوف أمنا)، والفاعل في البيت الخامس مفهوم من السياق، حيث يتحدث الشاعر عن يوم وفاة ولد إبراهيم بن جعفر بن علي وأثر ذلك على الناس، فيشبه هذا اليوم بـ «يوم معرك شديد لا يقدرون على

(١) الديوان ص١٣٤ .

(٢) الديوان ص١٢٢ .

(٣) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٨٢ .

دفعه»[١]، وقد «كانوا من أهل الإقدام، ولكن صاروا في ذلك المعرك أهل جزع وفزع»[٢] ومن ثم يكون الفاعل المحذوف: مشهد وفاة ولد إبراهيم، فيكون التقدير مثلا: (فبَدَّلَ مَشْهَدُ وفاةِ ولدِ إبراهيم الإقدامَ هَلَعًا).

ومن ثم فإن حذف الفاعل هنا حقق الإيجاز والاختصار بحذف ما هو معلوم من السياق.

وقد يكون حذف الفاعل لعدم تعلق غرض الكلام به، وذلك كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

وكأنَّ صَفْحَةَ خَدِّه وعذارَه تفاحةٌ رُمِيَتْ لِتَقْتُلَ عَقْرَبَا[٣]

وقوله: [الطويل]

ومِنْ خَيْلِه تِلْكَ الجوافلُ إنَّها إلى الآن لَمْ تُحْطَطْ لَهُنَّ لُبودُ[٤]

وقوله: [الكامل]

لا تُكْذَبَنَّ فكُلُّ ما حُدِّثْتَ مِنْ خَبَرٍ يَسُرُّ فإنَّه منحولُ[٥]

(١) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٢٥١ .
(٢) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٢٥١ .
(٣) الديوان ص٤٥ .
(٤) الديوان ص٩٧ .
(٥) الديوان ص٢٥٨ .

وقوله: [الطويل]

وَقَدْ خُبِّرَتْ فيها لكَ الخُطَبُ التي بدائعُها نَظْمٌ وألفاظُها نَثْرُ[١]

ومما حذف فيه الفاعل للعموم والشمول: [البسيط]

مُؤَيَّدِ العَزْمِ في الجُلَّى إذا طَرَقَتْ مُنَدَّدِ السمعِ في النادي إذا نودي[٢]

وقوله: [الطويل]

وَلَمْ تُرَ يومًا غيرَ عاقدِ حُبْوَةٍ لتدبيرِ مُلْكٍ أو كَمِيًّا مُدَجَّجَا[٣]

فحذف الفاعل هنا للدلالة على العموم والشمول، فالفاعل يشمل كُلَّ مَنْ طَرَقَ، وكلَّ مَنْ نادى، وكلَّ مَنْ رأى الخليفة.

وقد يكون الحذف للجهل بالفاعل، كما في قوله: [الطويل]

تقول بنو العباس هل فُتِحَتْ مِصرُ فَقُلْ لبني العبَّاسِ قَدْ قُضِيَ الأمْرُ[٤]

فالشاعر يتحدث على لسان بني العباس، فبنى الفعل للمفعول ليصور مدى ضعف بني العباس وغفلتهم، حتى إنهم ليتساءلون في تعجب، جاهلين بمن فتح مصر، وفي الشطر الثاني بني الفعل للمفعول أيضا للعلم بالفاعل، وهو جوهر، وفي ذلك أيضا حفاظ على الوزن.

ومما حذف فيه الفاعل لاستحقاره قول ابن هانيء يمدح المعز: [الطويل]

غَضِبْتَ لـه أنْ ثُلَّ بالشامِ عَرْشُهُ وعادكَ مِنْ ذِكْرِ العواصِمِ عيدُ[٥]

---

(١) الديوان ص١٣٦ .

(٢) الديوان ص٩٠ .

(٣) الديوان ص٦٧ .

(٤) الديوان ص١٣١ .

(٥) الديوان ص١٠١ ، إليهما: أي إلى مسمعي الوحشية المذكورة قبل هذا البيت.

فالتقدير هنا: (غضبت له – أي: لدين محمد[١] – أن ثَلَّ الرومُ بالشامِ عرشَه)، فحذف الفاعل (الروم) لاستحقاره، واستهجان ذكره.

وكذلك قوله: [الكامل]

فكأنَّما وَقَعَ الصَّريخُ إليهما ... بِحِصارِ أنطاكِيَّةٍ فاسْتُرْجِفا

ثَغْرٌ أضاعَ حريمَه أربابُه ... حتى أُهينَ عزيزُه واستُضْعِفا[٢]

أي: (أهان الأعداء عزيزه)، فحذف (الأعداء)؛ لاستحقاره، والضمير في (إليهما) في البيت الأول عائد على (مسمعي وحشية)، المذكور قبل ذلك.

(١) المذكور في قوله قبل هذا البيت:

فلا غرو أن أعززت دين محمد ... فأنت له دون الأنام عقيد (الديوان ص١٠١).

(٢) الديوان ص٢٠٣.

# المبحث الثالث

## التعدي واللزوم

الفعل اللازم هو الفعل الذي لا يتعدى فاعله إلى مفعول، أو يتعدى إلى المفعول به بحرف جر، مثل: (قام زيد)، و(مررت بزيد).

**أولا- وسائل تعدية اللازم.**

وقد يخرج الفعل عن لزومه، فيتعدى حينئذ إلى المفعول بنفسه، وذلك بواسطة وسائل سبع، ذكرها الأشموني في قوله: « ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء: الأول: همزة النقل كما أسلفته، الثاني: تضعيف العين، نحو: (فَرِح زيدٌ)، و(فَرحْتُ زيدا)، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عليكَ الكتابَ بالحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بينَ يَدَيْهِ وأنزَلَ التوراةَ والإنْجيلَ ﴾[1]، الثالث: المفاعلة، تقول في (جلس زيد ومشى وسار): (جالستُ زيدا، وماشيته، وسايرته)، الرابع: (استفعل) للطلب أو النسبة للشيء، كـ (استخرجت المالَ)، و(استحسنت زيدا)، و(استقبحت الظلم)، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: (استكتبتُه الكتاب)، و(استغفرتُ اللهَ الذَّنْبَ)، ومنه قوله :

**أستغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحصيَهُ**[2]

وإنما جاز (استغفرت الله من الذنب)؛ لتضمنه معنى: (استتبتُ)، أي: طلبت التوبة، الخامس: صوغ الفعل على (فَعَلتُ)- بالفتح (أَفْعُل) -

(١) آل عمران: ٣ .

(٢) صدر بيت، وعجزه: رَبُّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ، ولا يعرف قائله، انظر: الكتاب ١/ ٣٧ .

بالضم؛ لإفادة الغلبة، تقول: (كَرَمْتُ زيدا أَكْرُمُه) إذا غلبته في الكرم، السادس: التضمين، نحو: ﴿ولا تَعْزِموا عُقْدةَ النِّكاحِ﴾[1]، أي: لا تنووا؛ لأن (عَزَمَ) لا يتعدى إلا بـ (على) تقول: (عزمت على كذا) لا (عزمت كذا)، ومنه: (رَحِبَتْكُم الطاعةُ)، و(طلُع بشر اليمن)، أي: وسعتكم، وبلغ، السابع: إسقاط الجار توسعا، نحو: ﴿أَعَجِلْتُم أَمْرَ رَبِّكُم﴾[2]، أي: عن أمره، ﴿واقْعُدُوا لهم كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[3]، أي: عليه، وقوله[4]: [الكامل]

**كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ**

أي: في الطريق»[5].

ومما جاء من هذه الوسائل في الديوان:

١- **همزة النقل**، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

أشبتَ قرون الملك قبل مشيبه **فأرضاكَ منه أشيب الحلم أشيخ**[6]

فالفعل (شاب) لازم، نقول: (شاب الرجلُ)، فدخول همزة التعدية عليه صيره متعديا بنفسه للمفعول به، كذلك الفعل (رضي) فهو لازم، يقال: (رضي فلان بالأمر، أو عن الأمر)، وقد دخلت عليه الهمزة في الشطر الثاني، فصار (أرضاك) متعديا.

---

(١) البقرة: ٢٣٥ .

(٢) الأعراف: ١٥٠ .

(٣) التوبة: ٥ .

(٤) هو: ساعدة الهذلي، وتتمة البيت: لدنٍ بهزِّ الكفِّ يعسل متنه فيه كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ، انظر: الكتاب ١/ ٣٦ ، والخصائص ٣/ ٢٢٧ .

(٥) شرح الأشموني ٢/ ٩٦ .

(٦) الديوان ص٨٣ .

ونحو قوله: [الطويل]

الـذُّلَ نفـسَهُ مـستكبرٌ لـم يُـشْعِرِ و أبـيٌّ بأبكـارِ المهـاولِ فاتـكُ[1]

فالفعل (يشعُر) لازم، ولا يتعدى إلا بالباء، يقال: (شعر بكذا) أي: علم به، فإذا أدخلت عليه همزة التعدية، وقيل : (أشعَرَ – يُشْعِرُ) بمعنى يعلم، صار متعديا لمفعولين بنفسه، ويجوز أن يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بالباء، جاء في لسان العرب: «أشعره الأمرَ، وأشعَرَه به : أعْلَمَه إياه، جاء في التنزيل: ﴿وما يُشْعِرُكُم أنَّها إذا جاءتْ لا يؤمنون﴾[2]، أي: وما يدريكم»[3].

وقد جاء (يُشْعِر) في البيت متعديا إلى المفعولين بنفسه: المفعول الأول مؤخر، وهو (نفسه)، والثاني مقدم، وهو: (الذل).

٢- **التضعيف**، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

وصـدَّقَ فيـكَ اللهُ مـا أنـا قائِـلٌ فلـستُ أُبـالي مَـنْ أقَـلَّ وأكثـرا[4]

فالفعل (صَدَقَ) يأتي لازما، نقول: (صدق الله العظيم)، كما يأتي متعديا، حيث يقال: (صَدَقَه الحديثَ)، أي: أنباه بالصدق[5]، فإذا ضُعِّفَ اللازم صار متعديا، فيقال: (صدَّقَه)، أي: (قَبِلَ قولَه)[6]، وهذا المعنى هو المراد في هذا البيت، حيث تعدى الفعل بالتضعيف إلى اسم الموصول (ما)، والمعنى: (قبل الله ما أنا قائله).

---

(١) الديوان ص٢٤٥ .

(٢) الأنعام: ١٠٩ .

(٣) لسان العرب ٤ / ٢٢٧٣ ، مادة ( شَعَرَ ) .

(٤) الديوان ص١٤٥ .

(٥) انظر: لسان العرب، مادة: ( صدق ).

(٦) انظر: لسان العرب، مادة: ( صدق ).

٣- ضم عين الفعل في المضارع(فعَل يفعُل)، نحو قوله: [الطويل]

السبْعَ العلى والأرضُ كادت تفخُرُ لـولا يُظلُّـكَ سـقفها المـوّار[١]

فالفعل (فَخَرَ – يَفْخَرُ) لازم بمعنى (تمدح بالخصال)، فإذا تحول إلى (فَعَل – يَفْعُل)، أصبح متعديا كما في البيت، حيث عديت (تفخُر) بنفسها فنصبت (السبعَ)، والمقصود: (كادت الأرضُ بوجود الممدوح عليها تغلب السماءَ في الفخر).

وقد تحول الوسائل السابقة الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعول واحد إلى متعد لمفعولين، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

كُلَّ مُطَهَّمٍ فأُخْلِسُ منها اللحظَ ألـذَّ إلـى عـينِ المُسَهَّدِ مِـن كـرَى[٢]

فالفعل (خَلَسَ) يتعدى لمفعول واحد، يقال: «خلستُ الشيء واختلسته وتخلسته إذا استَلَبْتَه»[٣].

فإذا دخلت عليه همزة النقل صار متعديا لمفعولين كما في البيت، حيث تعدى (أُخْلِسُ) إلى مفعولين: الأول: (اللحظ)، والثاني: (كل).

وقوله: [الطويل]

نـصرَه فـلا يُعـدِمنَّ اللهُ عبـدكَ فمـا زالَ منـصورَ اليـدين مظفَّـرا[٤]

فالفعل: (عَدِمَ) – بالكسر – يتعدى لواحد، يقال: «عَدِمْتُ الشيءَ أعْدَمَه عَدَمًا – بالتحريك على غير قياس، أي: فقدتَه»[٥].

---

(١) الديوان ص١٥١ .

(٢) الديوان ص١٤٢ .

(٣) الصحاح للجوهري مادة ( خَلَسَ ) .

(٤) الديوان ص١٤٤ .

(٥) الصحاح ، مادة ( عَدِم ).

فإذا دخلت همزة النقل عليه صار متعديا لاثنين كما في البيت، حيث جاء الفعل المضارع: (يُعْدِم) مضارع (أعدَمَ) متعديا لمفعولين: الأول (عبدك)، والثاني (نصره)، والمعنى: لا يحرم الله عبدك نصره، وهو خبر مراد به الدعاء.

**ثانيا- ما يستخدم لازما ومتعديا:**

سبق أن ذكرنا أن الفعل اللازم يكون مكتفيا بمرفوعه أو متعديا للمفعول بواسطة حرف جر، وكونه متعديا بحرف جر لا يخرجه عن كونه لازما.

وهناك قسم ثالث قد يكون متعديا بنفسه، وقد يكون لازما، سواء كان لزومه باكتفائه بمرفوعه، أو بتعديه للمفعول بحرف جر.

فمن الأفعال التي تستخدم متعدية بنفسها، ولازمة باكتفائها بالمرفوع الفعل (سَفَحَ)، يقال: «سفح الدمع يسفحه سفحا وسفوحا فسفح: أرسله .... وسفحتُ دمَه: سفكتُه ....وسفحتُ الماءَ: هرقتُه»[1]، وقد جاء هذا الفعل في الديوان لازما، وذلك في قول ابن هانيء: [الكامل]

سَفَحَتْ دماءُ الدارعين بها حتى كأنَّ جفونهم ثُغَرُ[2]

فالمعنى: سالت دماء الدارعين.

ومن الأفعال التي تستخدم متعدية بنفسها، ولازمة بتعديها للمفعول بحرف الجر الفعل (كفر)، يقال: «كفر نعمة الله يكفرها كفورا وكفرانا، وكفر بها:

(١) لسان العرب، مادة ( سفح ) .

(٢) الديوان ص١٦٨ .

جحدها وسترها»[١]، وقد جاء هذا الفعل في الديوان متعديا بنفسه، وذلك في قوله: [الكامل]

لا كفَـرْتُ أياديًـا أبَنـي علـيّ أغلَيْنَنـي فـي عـصرِ لـؤم مُـرْخِصِ[٢]

فالمعنى: (لا سترت أو جحدت أياديا).

ومن هذه الأفعال التي تستخدم لازمة ومتعدية الفعل (فات)، حيث يرد تارة متعديا بنفسه، وتارة لازما حيث يكتفي بمرفوعه تارة، وتارة يتعدى للمفعول بحرف جر، جاء في المعجم الوسيط: «فات الأمر فوتا وفواتا: مضى وقته ولم يفعل، وفات فلان: مضى ومر، وفات الأمر فلانا: لم يدركه، وفات فلانا في كذا وبكذا: سبقه»[٣].

وقد جا هاذ الفعل بصوره الثلاث، وذلك في قول ابن هانيء: [الرمل]

فـاتني رَيْـبُ زمـاني بالـذي أبتغيـه وهـو مـا لـستُ أجـد

ولقـد فـات بنـا أنفـسِنا وإذا مـا فـات شـيء لـم يـردّ[٤]

فالفعل (فات) الأول متعدي بنفسه، والمعنى : (سبقني ريب زماني بالذي أبتغيه)،و(فات) الثاني متعدي بواسطة حرف الجر الباء، والمعنى : (ذهب بنا أنفسنا)، و(فات) مكتف بمرفوعه، والمعنى : إذا ما مضى وقت شيء، ولم يفعل لم يرد.

ومن هذه الأفعال أيضا: (بَعَثَ)، و(سَمِعَ)، فإنهما قد يتعديان بنفسهما، فيقال: (بعثت كذا)، و(سمعت كذا)، وقد يتعديان بحرف جر، حيث

(١) لسان العرب ، مادة ( كفر ) .

(٢) الديوان ص١٨٢ .

(٣) المعجم الوسيط، مادة ( فوت ) .

(٤) الديوان ص١٢٨ .

يتعدى (بعث) بالباء، فيقال: (بعثت بكذا)، ويتعدى (سمع) بالباء، أو اللام، أو (إلى)، فيقال:(سمعت بكذا أو لكذا، أو إلى كذا).

وليست كل هذه التراكيب على درجة واحدة في أداء المعنى، بل يوجد فرق دلالي بين تعدية الفعل بنفسه، وتعديته بحرف الجر.

أما الفعل (بعث) فيفرق ابن منظور بين تعديته بنفسه وبحرف الباء بقوله : «بَعَثَهُ يَبْعَثُه بَعْثًا أَرْسَلَهُ وَحْدَه وبَعَثَ به أَرسله مع غيره»[١].

ونظرا لإرادة بيت ابن هانيء التالي المعنى الثاني الذي ذكره ابن منظور، وهو إرسال الشيء مع غيره، جاء الفعل متعديا بالباء، حيث يقول: [الكامل]

**وبعثتَ بالأسطولِ يَحْمِلُ عدة فأثابنا بالعدة الأسطولُ**[٢]

فالباء هنا للدلالة على أن الأسطول مبعوث مع غيره: كالجيش مثلا.

ويجوز أن يقدر مفعول به محذوف، فيكون التقدير: (بعثت الجيش بالأسطول)، بدليل ذكره في قوله تعالى: ﴿**فابعثوا أحدَكُم بِوَرِقِكم هذه إلى المدينةِ**﴾[٣]، حيث دخلت الباء على (ورقكم) لأنه مبعوث مع أحدهم، وليس مبعوثا وحده، وقد ذكر المفعول به: (أحدكم)، وذكره هنا لتعلق غرض الكلام به؛ لتقييد إرسال الورق بكونه مع أحدهم، وليس مع أحد غيرهم، بعكس بيت ابن هانيء حيث لا يتعلق غرض الكلام بالمفعول به، ومن ثم حذف.

---

(١) لسان العرب، مادة ( بعث ) .

(٢) الديوان ص٢٥٨ .

(٣) الكهف: ١٩ .

وإذا تعدى (بعث) بنفسه، كأنْ يقال مثلا: (بعثتُ الأسطول)، أو (بعثت زيدا) كان معنى ذلك إرساله وحده، فلا يقدر مفعول به.

وأما الفعل (سمع)، فإذا كان متعديا بالباء كان ذلك أيضا دلالة على أن المسموع كان بواسطة، وأنه لم يسمع مباشرة، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

فإذا سَمِعْتَ بِذِكْرِ سوددها ... ليلا أتاك الفجر ينفجرُ[1]

فهو لم يسمع مباشرة، وإنما سمع بواسطة غيره.

ونظير ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فلمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾[2]، حيث تعدى الفعل (سمع) بالباء؛ لأن امرأة العزيز لم تسمع منهم مباشرة، فقد ذكرت كتب التفاسير أنها «استكْتَمَتْهن سِرَّها فأفشَيْنه عليها»[3]، ولذلك عبر سبحانه بالمكر؛ «لكونه خفيا منها كمكر الماكر، وإن كان ظاهرًا لغيرها»[4].

وقد اتفق النحاة على أن (سمع) يتعدى إلى مفعول به واحد إذا كان ما بعده مما يسمع، نحو : (سمعت كلام زيد)، و(سمعت قراءة بكر)، وكما في بيت ابن هانيء السابق، ولكنهم اختلفوا فيما إذا جاء بعدها ما لا يسمع، كما في: (سمعت زيدا يتكلم)، وكما في آية يوسف، «فمنهم من جعلها مما يتعدى إلى اثنين كـ (ظننت)... ومنهم من جعلها متعدية إلى

(١) الديوان ص١٧٠ .
(٢) يوسف: ٣١ .
(٣) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ) ٤/ ٢٧١ .
(٤) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ) ٤/ ٢٧١ .

مفعول واحد... على تقدير حذف مضاف، كأنك قلت: (سمعت صوت زيد يتكلم»[١].

وقد رجح الزجاجي المذهب الثاني؛ «لأن (سمع) من أفعال الحواس، وهي كلها متعدية إلى مفعول واحد، تقول: (ذق طعامك)، (شممت طيبا)،(لمست حريرا)، (أبصرت زيدا»، فينبغي أن تكون (سمعت) مثلها»[٢].

**ثالثا-تعدية الفعل المتعدي بنفسه بواسطة حرف الجر (في):**

إذا كان التضمين وسيلة من وسائل تحويل اللازم إلى متعد، فإنه أيضا وسيلة لتحويل المتعدي بنفسه إلى لازم، كما في قوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الذين يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِه**﴾[٣]، فالفعل (يخالفون) متعد بنفسه، ولكنه جاء في الآية لازما، حيث تعدى بحرف الجر (عن)، وذلك لأنه «حُمِلَ على معنى ينحرفون عن أمره أو يروغون عن أمره، لانك تقول: خالفت زيدا.

ومثله قوله تعالى: ﴿**وكانَ بالمؤمنينَ رَحِيمًا**﴾[٤] حمل على معنى (رءوف) في نحو: ﴿**بِالمُؤْمِنينَ رَءوفٌ رحيمٌ**﴾[٥]، ألا ترى أنك تقول: (رؤفت به)، ولا تقول: (رحمت به)، ولكنه لما وافقه في المعنى نزل منزلته في التعدية.

ومن هذا الضرب قول أبي كبير الهذلي[٦]: [الكامل]

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٧ .

(٣) النور: ٦٣ .

(٤) الأحزاب: ٤٣ .

(٥) التوبة: ١٢٨ .

(٦) انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٩٢ ، ومزءودة: فزعة.

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مِزْءُودَةٍ كَرْهًا وعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يَحْلُلِ

عدى (حملت) بالباء، وحقه أن يصل إلى المفعول بنفسه، كما جاء في التنزيل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ووضعَتْه كُرْهًا ﴾[١]، ولكنه قال: حملت به، لأنه في معنى حبلت به»[٢].

ومثل الأفعال السابقة الفعل (يطأ)، فإنه يتعدى بنفسه، يقال: «وَطِئَ الشيءَ يَطَؤُهُ وَطْئاً داسَه»[٣]، ولكنه جاء في الديوان متعديا بـ (في)، وذلك في قوله: [الكامل]

تَنْبُو سَنابِكُهُنَّ عَنْ عَفْرِ الثَّرَى فيطَأنَ فِي خَدِّ العزيزِ الأَصْعَرِ[٤]

فالفعل هنا مضمن معنى (يتوغلن)، ولذلك دلالة بليغة، حيث يدل على مدى تمكن سنابك الخيل من خد العزيز الأصعر، وفي ذلك ما فيه من الذل والمهانة، وهي دلالة لم تكن لتتحقق لولا وجود حرف الجر (في).

(١) الأحقاف: ١٥ .
(٢) تفسير القرطبي ١/ ٨٠٠ .
(٣) لسان العرب، مادة ( وطأ ) .
(٤) الديوان ص١٦١ .

# المبحث الرابع
## الرتبة بين الفعل والفاعل والمفعول به

الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفعل أولا ثم الفاعل، ثم المفعول به إن وجد، وقد تتغير الرتبة بين الفاعل والمفعول، فتتخذ ثلاث صور[١]:

إما أن يتقدم المفعول على الفاعل وجوبا، وإما أن يتأخر وجوبا، وإما أن يكون تقديمه جائزا.

فيتقدم وجوبا إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول به، لئلا يعود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة، نحو قوله تعالى: ﴿**وإذْ ابتلى إبراهيمَ ربُّه**﴾[٢]، كما يتقدم وجوبا أيضا إذا كان ضميرا متصلا بالفعل، فلا يجوز تأخيره في هذه الحالة لئلا يلزم فصل الضمير مع إمكان اتصاله، نحو : (ضربني زيد)، ويجب أيضا تقديمه إذا كان الفاعل محصورا بـ (إلا)، أو (إنما)، نحو:(ما ضرب زيدا إلا عمرو)، و(إنما ضرب زيدا عمرو).

ويجب تأخيره إذا كان هو المحصور بـ (إلا)، أو (إنما)، نحو: (ما ضرب زيد إلا عمرا)، و(إنما ضرب زيد عمرا)؛ لأنه لو قدم «انقلب؛ لأن معنى قولنا: (إنما ضرب زيد عمرا) انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر»[٣]، فإذا قدم «وقيل إنما ضرب عمرا

---

(١) انظر صور التقديم والتأخير في شرح قطر الندى لابن هشام ص١٨٤ - ١٨٧، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٢٨١ ، وما بعدها .

(٢) البقرة: ١٢٤ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٨٢ .

زيد) جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر، ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر»[١]. ويجب تأخيره أيضا إذا لم توجد قرينة تحدد الفاعل من المفعول كما في نحو: (ضرب موسى عيسى)، وفي غير هذه المواضع يجوز تقديم المفعول به على الفاعل، نحو: (ضرب زيدا عمرو).

ومما جاء في الديوان من تقديم المفعول على الفاعل وجوبا قول ابن هانيء:

١- [الطويل]

لذلك ناجى اللهَ موسى نبيُّه فنادى أنِ اشْرَحْ ما يَضيقُ به

٢- [المتقارب]

وشَرَّفَني مَدْحُه فِي البلادِ فآنَسَ عَنْسِي بطولِ السُّرَى[٣]

٣- [الطويل]

لا يَطَّبيه غَيْرُ كَبَّةِ مَغْرَكٍ أو هَبْوَةٌ مِنْ مأقِطٍ ومَغارُ[٤]

٤- [الطويل]

وكأنَّ وَفْرَتَهُ غدائرُ غادةٍ لم يَلْقَها بُؤْسٌ ولا إقتارُ[٥]

٥- [الطويل]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٨٢.

(٢) الديوان ص١٥٨ .

(٣) الديوان ٢٤ .

(٤) الديوان ص١٤٧ ، يطبيه: يستميله، الكبة: الدفعة من الخيل، الهبوة: الغبار، المأقط: المضيق في الحرب.

(٥) الديوان ص١٤٧ .

ألا لا يَرُعْــهُ بــأسُ يَــوْمٍ كَرِيْهَــةٍ فَلَنْ يُذْعَرَ الليثُ الهِزَبْرُ مُهَجْهَجَا[1]

٦- [الطويل]

ومــا راعَ ذاتَ الــدَّلِ إلا مُعَرَّسِــي ومُلْقَى نِجادِي والجُلالُ المُنَوَّخُ[2]

٧- [الطويل]

ومــا راعَ مَلْــكَ الــروم إلا اطِّلاعُهــا تُنَــشِّرُ أعــلامٌ لهــا وبُنُــودُ[3]

٨- [الطويل]

ومــا راعَنِــي إلا ابــنُ ورقــاءَ هــاتفٌ بعينيه جَمْرٌ مِنْ ضُلوعِي مَشْبُوبُ[4]

٩- [المتقارب]

ومِــنْ ذاك أضــنيتَ صَــرْفَ الزَّمــانِ فلــم يُخْفِــهِ عَنْــكَ إلا الــضَّنَى[5]

فنلاحظ في هذه الأبيات أن الأسباب التي دعت إلى وجوب تقديم المفعول به على الفاعل ثلاثة أنواع:

١- أسباب تركيبية، كما في الأبيات الخمسة الأولى، ففي البيت الأول وصف الفاعل بما هو متصل بضمير يعود على المفعول، ومن ثم قدم المفعول وجوبا لئلا يعود الضمير في صفة الفاعل على متأخر لفظا ورتبة،

---

(١) الديوان ص٦٨ .

(٢) الديوان ٨٢ ، المعرس: الموضع الذي ينزل فيه المسافر آخر الليل،ملقى نجادي: إلقاء حمائل السيف، الجلال: الضخم من الإبل.

(٣) الديوان ص٩٨ ، الضمير في ( اطلاعها ) يعود على سفن المعز، والبنود جمع بند، وهو العلم الكبير.

(٤) الديوان ص٣٥ .

(٥) الديوان ص٣١ .

ولا يجوز تقديم الموصوف وحده؛ لعدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف.

وفي الأبيات الثاني والثالث والرابع والخامس، جاء المفعول به ضميرا متصلا بالفعل، ومن ثم امتنع تأخره؛ لأن ذلك يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

ومن ثم فإن حكم النحاة بوجوب تقديم المفعول هنا كان لغاية تركيبية لا يجوز العدول عنها حتى لا يخرج التركيب عما عهد من الأساليب العربية الفصحية الواردة عن العرب.

٢- أسباب دلالية، كما في البيتين السادس والسابع، حيث جاء الفاعل محصورا بـ (إلا)، فأفاد ذلك قصر الفعل الواقع على المفعول على الفاعل فقط، ولو تقدم الفاعل وجاء المفعول على أصله لتغير المعنى، فالمعنى المقصود في البيتين أن ما بعد إلا هو فقط الذي راع ذات الدل، وراع ملك الروم، مع جواز ان يكون راع غيرهما، فلو أخر المفعول لاختلف المعنى وصار المعنى أن ذات الدل وملك الروم هما فقط من وقع عليهما الروع، مع جواز أن يرعهما غير ما ذكره الشاعر، وهذا غير مقصود.

ومن ثم كان الحكم بالوجوب هنا مراعة لمعنى معين لا يتحقق لو تغير شكل التركيب.

٣- أسباب تركيبية ودلالية، كما في البيتين الثامن والتاسع، فالتركيبي يتمثل في كون المفعول به ضميرا متصلا بالفعل، والدلالي هو كون الفاعل محصورا بـ (إلا).

ومن تأخيره وجوبا قول ابن هانيء: [الكامل]

لا يُبْعِـــــدَنَّ اللهُ إلا مَعْـــــشَرًا أضْـحَوا علـى الأصـنامِ عُكَّفَـا[1]

وقوله: [الطويل]

بـــرغمِهم أنْ أيَّـــدَ الحـــقَّ اهلُـــه وأنْ بـاءَ بالفعـلِ الحميـدِ حميـدُ[2]

ففي البيت الأول جاء المفعول به محصورا بـ (إلا)، والمعنى قصر الدعاء بإبعاد الله على المعشر فقط، ولو تأخر الفاعل لتغير هذا المعنى، وأصبح المعنى أن الله فقط هو الذي يبعد المعشر، مع جواز أن يبعد غيرهم، وهذا غير مراد.

وفي البيت الثاني اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، ومن ثم وجب تقدمه؛ ولو تأخر المفعول لعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وهذا ممتنع.

ومما قدم فيه المفعول جوازا قول ابن هانيء: [الطويل]

وقـد جـاوزَ الاسـكندريةَ جَـوْهَرٌ تطالِعُـه البُـشْرَى ويَقْدُمُـه النَّـصْرُ[3]

وقوله:[البسيط]

ذواتُ نَبْـلٍ ضِـعافٍ وهـي قاتلـةٌ وقـد يُـصيبُ كَميًـا سَـهْمُ رِعْدِيـدِ[4]

وقوله في مدح المعز: [الكامل]

أخـشاكَ تُنْـسِي الـشَّمْسَ مَطْلَعَهـا كما أنسى الملائكَ ذِكْرُكَ التسبيحا[5]

(١) الديوان ص٢٠٤ .
(٢) الديوان ص١٠١ .
(٣) الديوان ص١٣١ .
(٤) الديوان ص٩٠ .
(٥) الديوان ص٧٤ .

وقوله: [الكامل]

جَهِلَ البطارقُ أنَّه المَلِكُ الذي أوصى البنينَ بسلمِه الآباءُ[١]

وقوله: [المتقارب]

وما خَفِيَ الرُّشْدُ لكنَّما أَضَلَّ الحُلومَ اتِّباعُ الهَوى[٢]

وقوله: [الطويل]

أليس عجيبا أنْ دعاكَ إلى الوَغَى كما حرَّضَ الليثَ المُزَعْفَرَ سِيدُ[٣]

وقوله: [الكامل]

هل كانَ ضَمَّخَ بالعبيرِ الريحا مُزْنٌ يَهُزُّ البَرْقُ فيه صفيحَا[٤]

فالمفعول به في هذه الأبيات يجوز تقديمه وتأخيره، ولكن الشاعر اختار التقديم لأنه يحقق غاية بلاغية لا تتحقق لو جاء المفعول على أصله من التأخير.

ففي الأبيات الثلاثة الأولى قدم المفعول به لأهميته؛ لأن الغرض الأهم هو معرفة من وقع عليه الفعل، ففي البيت الأول كان معرفة المدينة التي جاوزها جوهر هي الأهم، وفي البيت الثاني كان الأهم هو معرفة من الذي أصابه سهم الرعديد، أي: الشخص الضعيف، لأن التعجب ليس من وقوع السهم من الشخص الضعيف، ولكن التعجب من وقوعه على الفارس القوي، كذلك البيت الثالث، فالنفوس تتشوق لمعرفة الشيء الذي

(١) الديوان ص١٤ .

(٢) الديوان ص٣٥ .

(٣) الديوان ص١٠٢ ، السيد: الذئب، والشاعر هنا يشبه ملك الروم حين دعا المعز للحرب، بالذئب الذي يحرض الأسد على القتال.

(٤) الديوان ص٦٩ ، ضَمَّخَ: لَطَّخَ.

أنساه ذكر الممدوح التسبيح، وهو الملائكة، لذلك قدم المفعول به: (الملائك).

وقد التفت سيبويه إلى هذا الغرض البلاغي، يقول: «إن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيدًا عبدُ الله)؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[1].

ويدعو عبد القاهر إلى ضرورة عدم الاقتصار على القول بالتقديم للعناية فقط، بل يجب أن يبين محلل النص وجه العناية، يقول: «ينبغي أن يُعرَفَ في كلِّ شيءٍ قُدِّم في موضعٍ من الكلامِ مثلُ هذا المعنى ويفسّر وجهُ العناية فيه هذا التفسيرَ، وقد وقعَ في ظنونِ الناسِ أنه يكفي أن يقالَ : إنه قُدِّم للعناية ولأنَّ ذكرَه أهمُّ من غير أن يُذْكرَ مِن أين كانت تلك العنايةُ وبمَ كان أهمَّ ولتخيُّلهم ذلك قد صغُر أمرُ التقديمِ والتأخيرِ في نفوسهم وهوَّنوا الخطبَ فيه . حتى إنك لترى أكثرَهُم يرى تتبُّعَه والنظرَ فيه ضربًا من التكلُّف»[2].

ويقول السكاكي: «فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول قتل الخارجي فلان بتقديم الخارجي إذ ليس للناس فائدة أن يعرفوا

(١) الكتاب ١/ ٣٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ص١٠٨ ، وانظر: في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور/ خليل أحمد عمايرة ص٨٩.

قاتله وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول قتل فلان رجلا بتقديم القاتل لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا ممن وقع منه» [١].

وقد يكون التقديم مراعاة للقافية، كما في البيت الرابع والخامس والسادس، حيث حافظ التقديم على الانسجام الموسيقي للأبيات، وهذا يعرف في القرآن الكريم بمراعاة الفاصلة، كما في نحو قوله تعالى: ﴿خُذُوه فَغُلُّوه * ثُمَّ الجحيمَ صَلُّوه﴾[٢]، فالمفعول هنا مقدم على عامله، وليس معنى ذلك أن مراعاة الفاصلة يكون هو السبب الوحيد للتقديم، بل قد يرتبط ذلك بفائدة دلالية، ذلك متحقق في الآية السابقة، يقول ابن عاشور: «وتقديم (الجحيمَ) على عامله لتعجيل المساءة مع الرعاية على الفاصلة» [٣].

أما تقديم المفعول به على الفاعل في البيت الرابع والخامس والسادس من أبيات ابن هانيء فهو لمجرد رعاية القافية، إذ ليس هناك غاية دلالية من وراء التقديم.

أما تقديم المفعول به على الفاعل في البيت السابع، فنظرا لأن الفاعل (مزن) موصوف بجملة قد طالت بعض الشيء، وهي: (يهز البرق فيه

(١) الإيضاح في علوم البلاغة للسكاكي ص١١٧ .
(٢) الحاقة: ٣٠ ، ٣١ .
(٣) التحرير والتنوير ٢٩ / ١٣٨ .

صفيحا)، فلو جاء الفاعل والمفعول على أصلهما في الرتبة، لطال الفصل بين الفاعل والمفعول، وأصبح التركيب حينئذ: (هل كان ضمخ مزن يهز البرق فيه صفيحا الريحا بالعبير)، وواضح ما في التركيب آنئذ من غموض، وعدم استغاسة، على الرغم من جوازه.

أما تقديم المفعول على الفعل فقد يكون واجبا وقد يكون جائزا.

فيقدم وجوبا في ثلاثة مواضع[١]:

**الأول**- إذا كان له الصدارة في الكلام، وذلك بأن يكون اسم شرط، نحو: (أيًا تضرب أضرب)، أو اسم استفهام، نحو: (أيَّ رجلٍ ضربت ؟).

**الثاني**- أن يكون ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله، نحو: (إياكَ نَعْبُدُ)، فلو أخر المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: (نعبدك)، فيجب التقديم، بخلاف الضمير في باب (سلنيه)، و (خلتنيه) اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر.

**الثالث**- أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب (أما)، وليس معنا ما يفصل بين (أما) والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت (أما) مذكورة في الكلام نحو قوله تعالى: ﴿**فأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ * وأما السائلَ فلا تَنْهَرْ**﴾[٢]، أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه: ﴿**وربَّكَ فكَبِّرْ**﴾[٣].

فإن وجد ما يكون فاصلا بين (أما) والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: (أمَّا اليومَ فأدِّ واجبَكَ)، والسر في

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٨٤ .
(٢) الضحى: ٩ ، ١٠ .
(٣) المدثر: ٣ .

ذلك أن (ما) يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة.

ويقدم جوازا في غير هذه المواضع.

فمما جاء فيه مقدما وجوبا على عامله قول ابن هانيء: [الرمل]

أيَّ مفقوديـــــكَ تبكيـــــه: أبٌ هبـــرزيٌ أنـــتَ منـــه أمْ وَلَـــدْ[1]

فالفعل (تبكي) هنا اشتغل عن (أي) بضميره، لذلك فإنه يقدر فعل عمل النصب في (أي) يفسره الفعل المذكور، ويجب أن يقدر الفعل هنا بعد (أي)، فيقال: (أي مفقوديك تبكي تبكيه)؛ لأن (أي) اسم استفهام له الصدارة في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم﴾[2] – فيمن قرأ بالنصب[3]، حيث يقدر الفعل العامل في (ثمود) بعده، فيقال: (فأما ثمود فهدينا هديناهم)، حيث إن (أما) لا يأتي بعدها إلا اسم، ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا كلمة و احدة.

ومما قدم فيه المفعول به على عامله جوازا قوله يمدح المعز: [الطويل]

أغيرَ الذي قَدْ خُطَّ في اللوحِ أبتغي مـــديحا لـــه إنِّـــي إذًا لعنـــودُ[4]

وقوله عن جعفر ويحيي ابني علي: [الرمل]

أســـواهم أبتغـــي يـــومَ النَّـــدَى أمْ ســـواهم أرْتَجِـــي يـــومَ المعـــادِ[5]

---

(١) الديوان ص١٢٥ .

(٢) فصلت: ١٧ .

(٣) قراءة النصب بلا تنوين هي قراءة الحسن، وعنه أيضا أنه قرأ: ( ثمودٌ )- بالرفع والتنوين، أما قراءة الجمهور، فهي: ( ثمودُ )- بالرفع بلا تنوين، انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص٣٨١ .

(٤) الديوان ص٩٨ .

(٥) الديوان ص١١٤ .

وقوله يخاطب جعفر بن علي: [الكامل]

نَيْـلَ الكواكـبِ رُمْـتَ لا نَيْـلَ العُلَـى فَـزِدِ المكـارمَ بـسطةً أو فـانْقُصِ[1]

ففي هذه الأبيات قدم المفعول به (غير – سواهم – نيل الكواكب) على عامله (أبتغي – أبتغي – رمتَ)، وإذا كان هذا التقديم جائزا من الناحية النحوية، إلا أنه ضروري هنا لأنه يؤدي معنى معين لا يؤدى في حال عدم التقديم، ففي البيت الأول والثاني يقع الاستفهام المفيد للنفي على المفعول به وليس الفعل، فهو لا ينفي الابتغاء، ولكن ينفي أن يكون غير الذي قد خط في اللوح، وغير قبيلة الممدوح هما اللذين يبتغيهما.

وفي البيت الثالث قدم المفعول للتعجيل ببيان عظمة ما يرومه الممدوح.

وهكذا تتعدد الغايات البلاغية التي يحققها تقديم المفعول به على الفاعل أو الفعل، ليس فقط إذا كان التقديم جائزا، بل إذا كان واجبا أيضا؛ لأن النحاة لم يوجبوا التقديم إلا لاقترانه بغاية معينة تركيبية او دلالية لا تتحقق مع العدول عن التقديم.

(١) الديوان ص١٨١ .

# المبحث الخامس
## حذف المفعول به

يطلق النحاة على المفعول به مصطلح فضلة، وهو ما سوى العمدة كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل.

فالعمدة من الكلام ركن أساسي في الجملة، ولذلك فإنه إذا حذف فلا بد من تقديره كي تتحقق عملية الإسناد.

أما الفضلات فلا يشترط فيها وجوب تقدير المحذوف، بل إن ذلك متوقف على «فهم السياق، ولا يكون تقديره متعينا في لفظ معين، وإنما تذهب النفس في تقديره كل مذهب»[١].

ومن هذه الفضلات المفعول به، فقد أجاز النحاة حذفه سواء أكان هناك دليل عليه أم لا، بخلاف مفعولي (ظن وأخواتها) فإنه لا يحذف أي منهما إلا بوجود دليل عليه[٢].

وحذف المفعول به على ضربين:
١-أن يحذف لفظا، ويراد معنى، وهو ما يسمى بالحذف اختصارا، ولا بد من دليل يدل عليه[٣]، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[٤]، أي: يريده؛ لأن اسم الموصول لا بد له من عائد[٥].

---

(١) ظاهرة الحذف في القرآن الكريم، ودورها في تحقيق التماسك النصي ص٢١ .
(٢) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٩٣ .
(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٦١ ، ومعاني النحو ٢/ ٨٢ .
(٤) البروج: ١٦ .
(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٦١ .

ويكون حذفه حينئذ لأداء غرض إما لفظي «كتناسب الفواصل نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى﴾[١]، ونحو: ﴿إلا تذكرةً لِمَنْ يَخْشَى﴾[٢]، وكالإيجاز في نحو: ﴿فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا﴾[٣]»[٤].

٢- أن يحذف لفظا ومعنى، أي أنه لا ينوى، لعدم وجود دليل يدل على خصوصه، بل تذهب النفس في تقديره كل مذهب، ويسمى الحذف اقتصارا.

وحذفه في هذه الحالة يكون للأغراض الآتية[٥]:

أ-تضمين الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم كتضمين (أصلح) معنى (لطف) في قوله تعالى: «وأصلح لي في ذريتي».

ب-العموم، نحو قوله تعالى: ﴿يُحيي ويُمِيتُ﴾[٦]، و(فلان يعطي ويمنع).

ج-احتقاره، وتعظيم الفاعل كما في نحو: ﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ﴾[٧]، أي: الكافرين.

د-استهجانه كقول عائشة – رضي الله عنها: «ما رأيت منه ولا رأى مني»[٨]، أي: العورة .

---

(١) الضحى: ٣ .
(٢) طه: ٣ .
(٣) البقرة: ٢٤ .
(٤) شرح الأشموني ٢/ ٩٣ ، ٩٤ .
(٥) شرح الأشموني ٢/ ٩٣ ، ٩٤ ، والهمع ١/ ١٦٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٢ .
(٦) البقرة: ٢٥٨ .
(٧) المجادلة: ٢١ .
(٨) حديث ضعيف، ولم يرد فيما وقفت عليه من كتب حديث.

هـ-الجهل، كما في قولك: (وَلَدَتْ فلانةٌ)، وأنت لا تريد ما ولدت.

و-عدم قصد التعيين، كما في قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَظْلِمْ منكم نُذِقْهُ عذابًا﴾[1].

ز-الخوف منه، كما في قولك: (أبغضت في الله)، ولا تذكر البغوض خوفا منه.

ويرى ابن هشام أن النوع الثاني الذي أطلق عليه النحاة الحذف اقتصارا لا يسمى حذفا، يقول: «جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا واشْرَبُوا﴾[2]، أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين: (مَنْ يسمَعْ يخَلْ)، أي تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مُسنَدًا الى فعل كون عام، فيقال: حصل حريقٌ أو نهبٌ.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى، إذ المنويّ كالثابت، ولا يسمى محذوفًا، لأن الفعل ينزل هذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّي الذي يُحيي ويُميتُ﴾[3]، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الذين يعلمونَ والذينَ لا يعلمون﴾[4]، ﴿وكُلوا

(١) الفرقان: ١٩ .
(٢) البقرة: ٦٠ .
(٣) البقرة: ٢٥٨ .
(٤) الزمر: ٩ .

واشربوا ولا تُسرِفوا ﴾[١]، ﴿وإذا رأيتَ ثَمّ ﴾[٢]، إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة؛ وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب، وذروا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك، ومنه على الأصح: ﴿ولمّا وَرَدَ ماءَ مدْيَنَ ﴾[٣]، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد وقومهما على السقي، لا لكون مَذودهما غَنمًا ومَسقيهم إبلًا، وكذلك المقصود من قولهما (لا نَسقي) السقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قدّر: يسقون إبلَهم، وتذودان غنَمَهما، ولا نسقي غنمَنا.

وتارة يقصد إسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران نحو: ﴿لا تأكُلوا الرِّبا ﴾[٤]، ﴿ولا تقرَبوا الزِّنى ﴾[٥]، وقولك: (ما أحْسنَ زيدًا)، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعول قيل: محذوف، نحو: ﴿ما ودّعكَ ربُّك وما قَلى﴾[٦]، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أهذا الذي بعثَ اللهُ رسولًا ﴾[٧]، ﴿وكلٌ وعد الله الحسنى ﴾[٨] – على القراءة برفع (كل)، و:

وما شيءٌ حميتَ بمستَباحِ[٩]) [١٠].

---

(١) الأعراف: ٣١ .

(٢) الإنسان: ٢٠ .

(٣) القصص: ٢٣ .

(٤) آل عمران: ١٣٠ .

(٥) الإسراء: ٣٢ .

(٦) الضحى: ٣ .

(٧) الفرقان: ٤١ .

(٨) النساء: ٩٥ ، وقراءة الجمهور بالنصب: (( وكلا وعد الله الحسنى ))، انظر: البحر المحيط: ٣/ ٣٤٧ .

(٩) عجز بيت، وصدره: أَبَحْتَ حِمَى تهامة بعد نجدٍ ، وهو لجرير، انظر ديوانه ص٨٩ .

(١٠) مغني اللبيب ٢/ ٦١٢ .

وقد خطأ الشاطبي ابن هشام في عبارته السابقة: «ولا يسمى محذوفا»، وارتضى قول ابن مالك: [الرجز]

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر

حيث شمل قوله ما حذف اختصارا واقتصارا، يقول الشاطبي: «فلذلك أطلق الناظم القول بالحذف هنا، ولم يعتبر ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم، أو قصد المبالغة أو اعتبار بعض الأسباب الباعثة على ترك ذكر الفاعل في: (ضرب زيد)، ونحوه، فإن ذلك كله طارىء على أصل الوضع، وكلام النحويين ونظرهم إنما هو في أصل الوضع،أما البياني فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي؛إذ لا تنافي بينهما»[1].

وقد تبع ابنَ هشام بعضُ المحدثين: كالدكتور: فاضل السامرائي، يقول: «وهو الذي يسميه النحويون الحذف اقتصارا، والحقيقة ان هذا ليس من باب الحذف، بل هو ان تقتصر على الحدث وصاحبه من غير إرادة للمفعول، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد»[2].

وأرى ان رأي الشاطبي هو الصحيح، وهو أن المفعول من حيث أصل الوضع محذوف جوازا، ثم يطرأ على هذا الحذف الدلالة البلاغية التي يقتضيها السياق، بحيث لو عدل عن الحذف إلى الذكر لتغيرت الدلالة.

وقد ورد كثيرا في ديوان ابن هانيء حذف المفعول به، فمما ورد حذفه اختصارا لوجود دليل على خصوصه قوله: [الكامل]

(١) المقاصد الشافية ٣/ ١٥٩ .

(٢) معاني النحو ٢ / ٨٢ .

ذَرْنا مِنَ الليثِ الذي زَعَمُوا فَهَلْ جَرَّبْتَه في مَعْرَكٍ أو مَقْنَصِ[1]

فالمفعول هنا، وهو الضمير في (زعموا) العائد على (اسم الموصول) محذوف اختصارا؛ لوجود دليل عليه، وهو اسم الموصول، حيث يقتضي عائدا عليه.

ومن ذلك أيضا: [الطويل]

ألا انظر إلى الشمس المنيرة في وما قَبَضَتْه أو تَمُدُّ على الثرى[2]

التقدير: (أو تمده).

ومنه أيضا قوله يمدح المعز: [الكامل]

وهربتُ منه إليه في حُرُماتِه أدعوه مبتهلا وأسألُ ملحفا[3]

فالتقدير: (وأسأله).

ومنه أيضا: [الطويل]

وأهلّ بأنْ تُهْدَى إليه فإنه كنَّاها وسمَّاها وحلَّى وسوَّرا[4]

فالتقدير: (وحلاها وسورها).

---

(١) الديوان ص١٨٢ .

(٢) الديوان ص١٤٥ .

(٣) الديوان ص٢٠٦ .

(٤) الديوان ص١٤٣ ، الضمير في ( إليه ) يعود على المعز، وفي ( تهدى ) يعود على بلاد المغرب التي فتحها القائد جوهر وأهداها للمعز.

ومنه أيضا قوله: [الكامل]

وخـدورِ مثلِـك قَـدْ طَرَقْـتُ لقومِهـا مُتَعَرِّضًـا ولأرضِـها مُتَعَـسِّفا[١]

فالمفعول به هنا ضمير مستتر في (طرقت) يعود على المبتدأ (خدور) المجرور لفظا بـ (رب).

فالمفعول به في كل ما سبق حذف اختصارا لوجود دليل على عليه، ومن ثم يقدر في المعنى كما رأينا فيما سبق.

ومما ورد فيه حذف المفعول به اقتصارا قول ابن هانيء عن الدهر: [الرمل]

إنَّمـا أعطـى فُـواقَيْ ناقـةٍ بيـدٍ شـيئا تلقـاه بيـد[٢]

فالفعل (أعطى) يتعدى لمفعولين، ولكن جاء هنا متعديا لواحد، ولم يذكر الذي اعطاه الدهر الشيء، وذلك لأن غرض الكلام لا يتعلق بمعطى الشيء، إنما المقصود أن الدهر إذا أعطي شيئا - بغض النظر عن الشخص المعطى - فإنه يسترده مرة اخرى، والمعنى فيما سبق: (إن الذي أعطاه الدهر شيئا بيد قد سلبه باليد الأخرى).

ومن ذلك أيضا قوله في مدح يحي بن علي الأندلسي: [الكامل]

ولقـد كَفَيْتَ فكُنْتَ سيفا ليس بالنَّا بـي ورُكْنًـا لـيس بالمهـدودِ[٣]

فقد حذف مفعول (كفيت) هنا ؛ لأنه لا يقصد الإخبار عن أن الممدوح كفى شخصا معينا، بل المراد مدحه لمجرد حصول الكفاية منه، دون النظر

(١) الديوان .

(٢) الديوان ص١٢٠ ، فواق الناقة: ما بين الحلبتين، ويريد بذلك الوقت القليل.

(٣) الديوان ص١١٢ .

إلى من وقعت عليه الكفاية، أي الاستغناء بالممدوح، فالحذف هنا لعدم قصد الشاعر إلى ذكر المفعول، كما ان ذلك يفيد عموم من كفاه الممدوح.

ومنه أيضا قوله في مدح الخليفة المعز: [الكامل]

يا خيرَ مَنْ حَجَّتْ إليه مَطِيَّةٌ يا خيرَ مَنْ أعطى الجزيلَ مَنُوحا[1]

فهنا أيضا حذف المفعول الأول لـ (أعطى)، فلم يذكر من الذي أعطاه المعز الجزيل، وذلك لأن غرض الشاعر هو مجرد مدح المعز بصفة إعطاء الجزيل، دون النظر لمُعْطَى هذا الجزيل.

يقول ابن السراج: «واعلم : أن كل فعل متعد لك ألاّ تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة لك أن تقول : (ضربتُ)، ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضربٌ»[2].

ومن حذف المفعول أيضا قول ابن هانيء: [الرمل]

قَلَّ تنويلُ خيالٍ منكم يَطَّبِي بين جُفون وسُهادِ[3]

ففي هذا البيت حذف مفعول المصدر (تنويل)، وهو – كما قال الشارح: «التقبيل، كما في قول وضاح اليمن: [الطويل]

إذا قلتُ يومًا نَوّليني تبسّمتْ وقالت مَعَاذَ الله مِن فِعْل ما حَرُم

فما نَوّلتْ حتى تضرّعتُ عندها وأعلمتُها ما رَخّص الله في اللَّمَم»[4]

(١) الديوان ص٧٣ .

(٢) الأصول في النحو ١/ ١٨١ .

(٣) الديوان ص١١٤ .

(٤) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٢٦٦ .

قال صاحب اللسان: «يعني التقبيل»[١]، فحذف المفعول به هنا للعلم به.

ومن ذلك أيضا قول ابن هانيء: [البسيط]

يُحْرِمْنَ في الريط من مثنى وواحدة ولـيس يَحـرِمْنَ إلا فـي المواعيـدِ[٢]

فقد حذف هنا مفعولي (يَحْرِمْنَ)، والتقدير – كما يقول الشارح: «يَحْرِمْنَ العُشَّاقَ أنفسَهن، أي: لا يفين بمواعيدهن»[٣]،وحذف المفعولين هنا للعموم والشمول، أي يحرمن أي عاشق من كل شيء لدخولهن في الإحرام.

كذلك يجوز حذف المفعول به بعد (لو)، ويكون «هو المذكور في جوابها غالبا، نحو: «﴿ولو شاءَ رَبُّك لآمنَ مَنْ فِي الأرضِ﴾[٤]، أي: ولو شاء إيمان من في الأرض، ﴿لو يشاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ﴾[٥]، أي: لو شاء هدى الناس، وقد لا يكون كذلك، كقوله تعالى: ﴿لو شاءَ ربُّنا لأنزلَ ملائكةً﴾[٦]،فإن المعنى:لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة، بقرينة السياق» [٧].

ومما ورد من ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [االكامل]

لـو يـستطيع الليـل لاسـتعدى علـى مـسراك تحـت قناعـه الحلكـوك[٨]

(١) لسان العرب مادة ( نول ) .

(٢) الديوان ص٨٩ .

(٣) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٢٠٧ .

(٤) يونس: ٩٩ .

(٥) الرعد: ٣١ .

(٦) فصلت: ١٤ .

(٧) الهمع ١/ ١٦٧ .

(٨) الديوان ص٢٥٥ ، الخطاب هنا ليحيي بن علي.

أي: لو يستطيع الليل الاستعداء، فحذف المفعول هنا اختصارا.

# المبحث السادس
## المفعول له

المفعول له أو لأجله «هو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلا نحو: (قُمْتُ إجلالًا لكَ»[١]، وله شروط، وهي أن يكون مصدرا قلبيا من غير لفظ الفعل، مشتركا مع عامله في الوقت والفاعل، دالا على التعليل[٢].

والأصل في رتبة المفعول له أن يلي الفعل والفاعل، ولكنه قد يخرج عن هذا الأصل، حيث يتقدم على عامله، وهذا جائز عند الجمهور[٣]، «ومنعه ثعلب وطائفة، ورد بالسماع قال: [الوافر]

فمـا جَزَعًـا ورَبِّ النّـاس أَبْكِـي[٤]

وقال[٥]:[الطويل]

طَرِبْتُ وما شَوْقًا إلى البيض أَطْرَبُ»

(١) شرح قطر الندى لابن هشام ص٢٢٦ .

(٢) ولم يشترط سيبويه والمتقدمون الاشتراك مع العامل في الوقت والفاعل، كما شرط الجرمي والمبرد شرطا آخر، وهو أن يكون نكرة، ورده سيبويه والجمهور. انظر/ الهمع ١/ ١٩٤ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢٤ ، والهمع ١/ ١٩٥ .

(٤) صدر بيت، وعجزه: ولا حرصا على الدنيا اعتراني ، وهو لجحدر بن مالك، انظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ٤٢٣ .

(٥) صدر بيت، وعجزه: ولا لَعِبًا مني أذو الشيبِ يَلْعَبُ ، وهو للكميت بن زيد الأسدي، انظر ديوانه ص٥١٢ .

(٦) الهمع ١/ ١٩٥ .

وقد ورد في الديوان مجيء المفعول لهِ على أصل رتبته، كما ورد مقدما على عامله.

أما مجيئه على الأصل ففي قول ابن هانيء مخاطبا القائد جوهرا: [الطويل]

صَفَحْتَ عَنِ الجانين مَنًّا ورأفةً وكنتَ حَرِيًّا أنْ تَمُنَّ وتَصْفَحَا[1]

وقوله: [الطويل]

ولو جاد قومٌ بالنفوسِ سماحةً لَمَا مَنَعَتْكُم شِيمةُ الجودِ بالعُمْرِ[2]

فكل من (منا)، و(سماحة) مفعول له جاء على أصل رتبته.

وأما مجيئه مقدما على عامله، ففي قوله: [الرمل]

أسلوا عنكم أهجرُكم قلَّما يَسْلُو عَنِ الماءِ الصوادِ[3]

فالمفعول له (سلوا) هنا قدم على عامله، وهذا جائز؛ وسبب اختيار الشاعر لهذا الوجه أن السلو هو المقصود بالاستفهام، والاستفهام هنا يفيد النفي، فكأنه قال: ليس سلوا عنكم أهجركم، ولو جاء التركيب على الأصل، وقال: (أأهجركم سلوا عنكم) لكان النفي المستفاد من الاستفهام واقعا على الهجر، وليس هذا هو غرض الشاعر، لأن الهجر قد وقع، بدليل قوله بعد ذلك: [الرمل]

إنَّما كانت خطوبٌ قُيِّضَتْ فَعَدَتْنَا عنكم إحدى العوادِ

فعلى الأيامِ مِنْ بعدِكم ما على الثَّكْلاءِ مِنْ لُبْسِ الحدادِ

(١) الديوان ص٨١ .

(٢) الديوان ص١٥٩ .

(٣) االديوان ص١١٤ .

لا مـــزارَ مـــنكم يـــدنو ســـوى  أنْ أرى أعـــلامَ هَـــضْبٍ ونِجـــادِ[1]

وهكذا كان اختيار الشاعر لأحد وجهين جائزين ضروريا لأداء معنى معين لا يتحقق لو اختار الوجه الآخر.

(١) االديوان ص١١٤ ، عنكم: أي عن الأحبة.

# المبحث السابع
## الحال

عرف ابن هشام الحال بقوله: «وصف فضلة يقع في جواب (كيف)، كـ (ضربت اللص مكتوفا»)[١].

ففي هذا التعريف ذكر شرطين من شروط الحال، وهما: أن يكون وصفا، وهو «ما صيغ من المصدر ليدل على متصف، وذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل»[٢]، وأن يكون فضلة، وهو ما سوى العمدة.

وأما بقية الشروط فهي أن يكون منصوبا، ومفهما في حال كذا، ومنتقلا، ونكرة، وصاحبه معرفة[٣].

فمثال ما جاء في ديوان ابن هانيء من الحال متحققا فيها الشروط السابقة قول ابن هاني: [البسيط]

تأتي عطاياه شَتَّى غيرَ واحدةٍ كما تدافع موج البحر يصطفقُ[٤]

وقوله: [البسيط]

هذا موقفُ الصَبِّ من مرمى الجمار مشاخب البُدْنِ قفرا غير معهودِ[٥]

---

(١) شرح قطر الندى ص٢٣٤ .
(٢) شرح الأشموني ٢/ ١٦٩ .
(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/ ٤٢٤ .
(٤) الديوان ص٢٣٥ .
(٥) الديوان ص٨٩ .

وقوله: [الطويل]

فيا ابنَ عليٍّ ما مدحتُك جاهلا فإنَّكَ لَمْ تُعْدَلْ بِشَفْعٍ ولا وَتْرِ[1]

وقوله: [الطويل]

وأوصيتَه فيهم برفقِكَ مُرْدَفًا بجودِك معقودًا به عهدُك البَرُّ[2]

وقوله: [الطويل]

إذا حاربتْ عنه الملائكةُ العِدَى ملأنَ سماءَ اللهِ باسمِكَ مُشْعَرا[3]

ففي البيت الأول وقعت (شتى) حالا من الفاعل (عطاياه)، وهي جمع (شتيت) على وزن فعيل، من أوزان صيغ المبالغة، وفي البيت الثاني جاءت الحال (قفرا) صفة مشبهة، وصاحبها الخبر (موقف)، وفي البيت الثالث جاءت الحال (جاهلا) اسم فاعل، وصاحب الحال هو الضمير في (مدحتك) العائد على الشاعر، وفي البيت الرابع جاءت الحال (مردفا) و(معقودا) من (رفقك)، وهما اسما مفعول، وفي البيت الخامس جاءت الحال (مشعرا) من (اسمك)، وهي اسم مفعول، والمقصود: ملأن سماء الله باسمك حال كونه شعارا لجندك[4].

والشروط السابقة للحال منها ما هو لازم لا يتخلف في كل حال كشرط كونها منصوبة، وفضلة، ومفهمة في حال كذا من جهة المعنى.

ومنها ما هو غالب، وهو باقي الشروط، وهي كون الحال مشتقة، نكرة،

(١) الديوان ص١٥٥ .

(٢) الديوان ص١٣٧ ، يخاطب المعز، فيقول: أوصيت القائد جوهر بالرفق بشعب مصر.

(٣) الديوان ص١٤٤ ، مشعرا: أي له شعار، وهو نداء مخصوص يعرف به القوم بعضهم بعضا، والمراد أنهم يتخذون اسم المعز لهم شعارا، والضمير في ( عنه ) يعود على القائد جوهر.

(٤) انظر شرح الديوان ص٣٦٢ .

منتقلة، وصاحبها معرفة.

فقد تجيء الحال غير مشتقة بأن تكون جامدة مؤولة بالمشتق أو غير مؤولة به.

فيكثر مجيء الجامد المؤول بالمشتق في الحال الدالة على السعر مثل:(بعته البُرَّ مُدًّا بكذا)، وفي الدالة على المفاعلة مثل: (كلمته فاه إلى في)، وفي الدالة على تشبيه مثل: (كرَّ زيدٌ أسدًا)، وفي الدالة على ترتيب مثل: (ادخلوا رجلا رجلا)، فالتقدير فيما سبق على الترتيب: (مسعرا – مشافهة – مشبها – مرتبين)[١].

أما مجيئها جامدة غير مؤولة بالمشتق فـ «في ست مسائل؛ وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[٢]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٣]، وتسمى حالا موطئة.

أو دالة على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٤] أو طور واقع فيه تفضيل، نحو: (هذا بسرا أطيب منه رطبا)، أو تكون نوعا لصاحبها، نحو: (هذا مالُك ذهبًا)، أو فرعا له، نحو: (هذا حديدك خاتما)، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[٥]، أو أصلا له، نحو: (هذا خاتما حديدا)، و﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[٦]"[٧].

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/ ١٧٠ ، ١٧١ .

(٢) يوسف: ٢ .

(٣) مريم: ١٧ .

(٤) الأعراف: ١٤٢ .

(٥) الأعراف: ٧٤ .

(٦) الإسراء: ٦١ .

(٧) شرح الأشموني ٢/ ١٧١ .

فكل المواضع السابقة التي جاءت فيها الحال جامدة قياسية سواء كانت مؤولة بالمشتق، أو غير مؤولة به، ويستثنى من ذلك موضع: (كلمته فاه إلى في)، فـ «لا يقاس على هذا التركيب... وأجاز هشام القياس عليه»[١].

وقد اعتبر بعض النحاة المواضع الست الأخيرة مثل ما قبلها من مواضع تؤول بالمشتق كابن مالك في شرح التسهيل[٢]،والشاطبي في شرح الألفية[٣].

وجعل ابن مالك ضابط هذه المواضع القياسية هو تأويلها بالمشتق بلا تكلف،يقول: [الرجز]

ويَكْثُرُ الجمودُ في سِعْرٍ وفي مُبْدِي تَأوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ[٤]

وقد وصف الأشموني تأويل المواضع الست الأخيرة بأن «فيه تكلف»[٥].

وقد ورد في الديوان مجيء الحال الجامدة المؤولة بالمشتق، لدلالتها على التشبيه ومن ذلك قول ابن هانيء: [الرمل]

كاذبٌ جاءَ جَهَامًا زِبْرِجًا بعدما أومَضَ بَرْقٌ ورَعَدْ[٦]

(١) الهمع ١/ ٢٣٧ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٢٧ ، وما بعدها .

(٤) انظر: الألفية ص٧٩ .

(٥) شرح الأشموني ٢/ ١٧١ .

(٦) الديوان ص١٢٠ ، الجَهام: السحاب لا ماء فيه، الزِّبْرِج: السحاب الرقيق، وهو هنا يشبه ما يعطيه الدهر للإنسان بالسحاب الكاذب الذي لا ماء فيه.

وقوله: [الطويل]

وقد مارتِ البُزْلُ القناعيسُ أجْبُلًا ... وقد ماجتْ الجُزدُ العناجيجُ أبحُرا[١]

وقوله: [الرمل]

بل ما لهذا البرق صِلًّا مُطرِقًا ... ولأي شملِ الشائمين أُتيحا[٢]

وقوله: [الطويل]

وقد كان لي قلبٌ فَغُودِرَ جَمْرَةً ... عليكَ وعَيْشٌ سَجْسَجٌ فغدا رَضْفا[٣]

وقوله: [الكامل]

ما كنتُ أحْسَبُ أنْ أرى بَشَرًا كذا ... ليثا ولا دِرْعًا يُسَمَّى غابا[٤]

وقوله: [البسيط]

هذا أهرتٌ كشدوق الأسْدِ قَدْ ... زأرا وهذا غَمُوسٌ كالأخاديدِ[٥]

وقوله يصف الخيل: [الطويل]

مُرَفَّلَةٌ يَسْحَبْنَ أذيالَ يُمْنَةً ... ويَرْكُضْنَ دَيْباجًا ووَشْيًا مُحَبَّرا[٦]

---

(١) الديوان ص١٤٤ ، مارت البزل: ماجت وترددت في سيرها، البزل جمع بازل، وهو البعير الذي انشق نابه، القناعيس جمع قنعاس، وهو الضخم من الإبل.

(٢) الديوان ص٦٩ .

(٣) الديوان ص٢١٣ .

(٤) الديوان ص٥١ .

(٥) الديوان ص٩٣ .

(٦) الديوان ص١٤٠ ، مرفلة: من رَفَل الإزار: أرسلَه وتبختر فيه، يمنة: ثوب يمني، يركضن: يضربن بأرجلهن، ماشيات مشية حسنة، الوشي: نقش الثوب، المحبر: المحسن والمزين.

ففي هذه الأبيات جاءت الحال – وهي على الترتيب (جهاما – زبرجا – أجبلا – أبحرا – صلا – جمرة – رضفا – ليثا – زأرا – دياجا) – جامدة، وهذا جائز في القياس، لأنها دالة على التشبيه، فالتقدير فيما سبق: (مشبها جهاما – مشبها زبرجا – مشبهة أجبلا – مشبهة أبحرا – مشبها صلا – مشبها جمرة – مشبها رضفا – مشبها ليثا – مشبهة زأرا – مشبهة دياجا).

وتجدر الإشارة إلى أن شارح الديوان ذكر في إعراب (ديباجا) قولين، يقول: «قوله: (ديباجا) بالنصب على أنه مفعول نائب عن صفة عاملة فيه وقعت حالا من الضمير في يركضن، وتقدير الكلام: يركضن لابسة أو مجللة ديباجا، ويجوز ان يقال: إن (ديباجا) مفعول قوله: (يركضن»)[1].

وأرى أن إعرابه حالا أفضل؛ لأنه اسم جامد دال على التشبيه، ولا داعي إلى تكلف التقدير كما ذهب إلى ذلك الشارح.

ومما يعتبر اسما جامدا المصدر المنكر، وقد ورد بكثرة وقوعه حالا[2] كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يأْتِيْنَكَ سَعْيًا ﴾[3]، ﴿الذينَ يُنْفِقُونَ أموالَهم باللَيلِ والنَّهارِ سِرًّا وعلانيةً ﴾[4]، ﴿ادعُوا رَبَّكُم تَضَرُّعًا وخُفْيَةً﴾[5]،

(١) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٣٥٣ .
(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٣٩ .
(٣) البقرة: ٢٦٠ .
(٤) البقرة: ٢٧٤ . .
(٥) الأعراف: ٥٥ .

﴿وادعوه خوفًا وطَمَعًا﴾[١]، ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوتُهم جِهارًا﴾[٢]، وكما في قول زهير بن أبي سلمى[٣] : [الطويل]

فَلَأْيًا بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيْدَنا  على ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِماءٍ مفاصِلُهْ

وكما في قول أوس بن حجر[٤]:

فكان من أفلت من عامر  ركضا وقد أُعجِل أنْ يُلْجِما

وعلى الرغم من وروده بكثرة في كلام العرب حالا، إلا أن الجمهور قصروه على السماع ؛ «لأنه شيء وضع موضع غيره»[٥]، ولم يجعلوه قياسا إلا في ثلاثة مواضع، هي ما كان في نحو: (أنت الرجل علما)، و(أنت زهير شعرا)، و(أما علما فعالم)[٦].

وذهب المبرد إلى قياسه – بجانب المواضع الثلاثة القياسية السابقة – في كل ما «هو نوع من عامله نحو: جاء زيد سرعة»[٧]، كما روى بعضهم عنه أنه أجازه مطلقا[٨].

وكما اختلفوا في قياسيته أو عدم قياسيته اختلفوا حول تخريج ما ورد من أمثلة في السماع، «فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق... وقال بعضهم هي مصادر على حذف

(١) الأعراف: ٥٦ .

(٢) نوح: ٨ .

(٣) انظر: ديوانه ص٩٠ ، اللأي: الجهد والمشقة، المحبوك: المدمج الخلق، ظماء مفاصله: قليلة اللحم يابسة وليست برهلة، والمفصل: مجمع كل عظمين.

(٤) لم أجده في ديوانه.

(٥) شرح المفصل ٢/ ٥٩ .

(٦) انظر: الهمع ١/ ٢٣٨ .

(٧) شرح الأشموني ٢/ ١٧٣ .

(٨) انظر: الهمع ١/ ٢٣٨ .

مضاف... وقيل هي أحوال على حذف مضاف... وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أتيت أركض ركضا وعليه الأخفش والمبرد»[١].

ورجح كثير من المحدثين كالأستاذ/ عباس حسن[٢]، والدكتور/ أبو سعيد محمد عبد المجيد[٣] رأي سيبويه والبصريين، وهو أن المصدر حال بنفسه، إلا أنهم رفضوا القول بعدم قياسيته، ومن ثم تأويله بالمشتق كما أوله الجمهور، نظرا لكثرة وروده في كلام العرب؛ لأن تأويله بالمشتق يفوت غرض دلالي للمصدر، وهو المبالغة، يقول د/ أبو سعيد محمد عبد المجيد: «ولا حاجة لنا إلى التأويلات؛ لأنها تؤدي إلى فساد المعنى؛ لأنه جيء به للدلالة على معنى المبالغة، وإذا أولناه بالمشتق أو قدرنا العامل أو المضاف أو غيره لن نصل إلى المعنى المنشود»[٤].

والنحاة المحدثون الذين قالوا بقياسية وقوع المصدر حالا متبعون لقرار مجمع اللغة العربية فبراير ١٩٧١.

وأرى أن هذا الرأي هو الصحيح، وقد ورد في الديوان وقوع المصدر حالا، وذلك للمبالغة، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

**وَقَرَّطَهَا الدُّرَ الذي خُلِقَتْ له وِفاقًا وكانت منه أسنَى وأخطرا**[٥]

---

(١) الهمع ١/ ٢٣٨ .

(٢) انظر: النحو الوافي ٢/ ٣٧٢ .

(٣) انظر: قضية مجيء المصدر المنكر حالا في القرآن الكريم،دراسة نحوية نقدية ص٢٩ ، بحث بالمجلد الرابع من دراسات الجامعة الإسلامية العالمية ديسمبر ٢٠٠٧م .

(٤) قضية مجيء المصدر المنكر حالا في القرآن الكريم،دراسة نحوية نقدية ص٢٩ .

(٥) الديوان ص١٤٢ .

وقوله: [الرمل]

ورجونـــاه مـــلاذا للـــورى ودعونـــاه عتـــادا للأبـــد[١]

وقوله: [البسيط]

والفـرق بـين الـورى جمعـا وبيـنهم كـالفرق مـا بـين معـدومٍ وموجـودِ[٢]

وقوله: [أحذ الكامل]

وحُـــدودُ تعميـــرِ المُعَمَّـــرِ أنْ يـــسمُو صـــعودا ثـــم ينحـــدرُ[٣]

ففي هذه الأبيات جاء الحال مصدرا، وهذا للمبالغة.

- الحال من المضاف إليه.

اشترط النحاة لمجيء الحال من المضاف إليه أحد الشروط الآتية[٤]:

١- أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال، نحو: (عرفت قيام زيد مسرعا)، ونحو قوله تعالى: ﴿إلى اللهِ مَرْجِعُكُم جميعاً﴾[٥].

٢- أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنا ما في قُلوبِهم مِنْ غِلٍّ إخوانًا﴾[٦].

(١) الديوان ص١٢٢ .
(٢) الديوان ص٩٥ .
(٣) الديوان ص١٧٠ .
(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ .
(٥) المائدة: ٤٨ .
(٦) الحجر: ٤٧ .

٣- أن يكون المضاف كالجزء من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفًا﴾[١].

وقد جاء وقوع الحال من المضاف إليه في الديوان في عدة مواضع، كما في الأبيات التالية: [الطويل]

حنينـــي إليـــه ظاعنًـــا ومُخَيِّمًـــا ... وليس حنينُ الطيرِ إلا إلى الوَكْرِ[٢]

أهـــلُ حَـــوْضِ اللهِ يَجْـــرِي سَلْـــسَلًا ... بـالطَّهور العَـذْبِ والـصَّفْوِ البـرادِ[٣]

لـولا انبعـاثُ الـسيفِ وهـو مُـسَلَّطٌ ... فـــي قَـــتْلِهم قَتَلَـــتْهُمُ النَّعْمـــاءُ[٤]

لله إحـــدى الـــدوح فـــاردةً ولا ... للهِ مَخْنِيَّـــــةً ولا جرعـــــاءُ[٥]

فكل من (ظاعنا – يجري – فاردة – وهو مسلط) حال، وصاحبه مضاف إليه، وهو على الترتيب: (ياء المتكلم في حنيني – حوض – السيف – الدوح)،وهذا جائز؛ لأن المضاف في الأبيات الثلاثة الأولى كالجزء من المضاف إليه، وفي البيت الرابع جزء من المضاف إليه.

- مجيء الحال من النكرة.

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة؛لأنه في المعنى «مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل البتدأ أن يكون معرفة»[٦]،ولا يجوز مجيء الحال من النكرة إلا «بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ، فمن المسوغات تخصص صاحب

(١) النحل: ١٢٣ .
(٢) الديوان ص١٥٥ .
(٣) الديوان ص١١٥ .
(٤) الديوان ص١٤ .
(٥) الديوان ص١٠ .
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٣١ .

الحال بوصف كقوله تعالى: ﴿فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمرٍ حكيمٍ * أمرًا مِنْ عِنْدِنا﴾[١]... وتخصصه بالإضافة كقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فيها أقواتَها في أربعةِ أيَّامٍ سواءً للسائلين﴾[٢]...

ومن المسوغات أن يكون قبل صاحب الحال نفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا ولَهَا كِتابٌ مَعْلُومٌ﴾[٣] ... ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة تقدم الحال كقولك: (هذا قائما رجل»)[٤].

فهذه بعض المسوغات لوقوع صاحب الحال نكرة.

وذكر سيبويه أنه يجوز مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، يقول تعليقا على (هذا قائما رجل): «وحُمل هذا النصب على جواز فيها رجلٌ قائمًا»[٥]، وتبعه أبو حيان[٦].

وقد ورد في الديوان مجيء الحال من النكرة، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

لا أرى كابنِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ مَلِكًا لابسًا جلالةَ مُلْكِ[٧]

وقوله: [المتقارب]

وَمَا خُلِقَتْ عَبْسًا أُمَّةٌ ولا تَرَكَ اللهُ قومًا سُدَى[٨]

---

(١) الدخان: ٣ ، ٤ .

(٢) فصلت: ١٠ .

(٣) الحجر: ٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٢، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، والهمع ١/ ٢٤٠

(٧) الديوان ص٢٤٩ .

(٨) الديوان ص٢٥.

ففي البيت الأول جاءت الحال (كابن جعفر) من نكرة، وهي: (ملكا)، وفي البيت الثاني جاءت الحال (عبثا) من نكرة أيضا، وهي: (أمة)، وهذا جائز، لأن النكرة أفادت، وإفادتها هنا متحققة بوجود النفي في البيتين، وبوصف النكرة في البيت الأول.

ومن ثم فإن تقديم الحال هنا ليس بواجب، وإنما هو جائز ؛ للاهتمام والعناية به.

- الحال المؤكدة.

الحال نوعان: مبينة للهيئة، ومؤكدة، فالمبينة للهيئة هي الحال التي تبين هيئة صاحبها أثناء صدور الفعل منه، ومن ثم «تدل على معنى لا يفهم مما قبلها» [١]، وتسمى أيضا مؤسسة،وهذا النوع هو الغالب على الحال، وكل ما سبق من نماذج من ديوان ابن هانيء من قبيل المبينة للهيئة.

أما المؤكدة فهي ثلاثة أنواع: مؤكدة لمضمون الجملة كما في نحو: (خليل أبوك عطوفا)، ومؤكدة لعاملها، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وأرسلناكَ للنَّاسِ رَسُولًا ﴾[٢]، ومؤكدة لصاحبها كما في نحو: (اختلف كل الشعوب جميعا) [٣].

والمؤكدة أثبتها الجمهور، وأنكرها المبرد والفراء والسهيلي «وقالوا لا تكون الحال إلا مبينة ؛ إذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها» [٤].

(١) الهمع ١/ ٢٤٥ .
(٢) النساء: ٧٩ .
(٣) انظر: النحو الوافي ٢/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ .
(٤) الهمع ١/ ٢٤٥ .

والحق أن الجمهور لم ينكروا الفائدة التي تحققها الحال المؤكدة، والدليل على ذلك أنهم أسموها مؤكدة، ولكن فرقوا بين نوعي الحال على أساس العلاقة بين المعنى الجديد الذي تحققه الحال وما قبلها، فإذا كان المعنى الجديد لا يفهم مما قبلها فهي حال مبينة للهيئة، وإذا كان مفهوما مما قبلها فهي مؤكدة.

وقد ورد في الديوان مجيء الحال المؤكدة لعاملها، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

إنا اجتمعنا في الندى عِصابةً ثُنِي عليكَ بألسُنِ النُّعماءِ[1]

وقوله: [الطويل]

هناك تضيء الأرض نورا وتلتقي دُنُوًّا فلا يَستَبعِدُ السَّفرَ السَّفْرُ[2]

وقوله: [الطويل]

ولمَّا نكَّبَ البيدَ مُعرِضًا وأتْأَقَ سَجْلًا للرياضِ فَطَفَّحا[3]

ففي البيت الأول جاءت الحال (عصابة) مؤكدة لما فهم من عاملها (اجتمعنا)، وفي البيت الثاني جاءت (دنوا) أيضا مؤكدة لما فهم من عاملها (تلتقي) كذلك في البيت الثالث، حيث أكدت الحال ما فهم من الفعل (نكب)، وفاعله ضمير يعود على السحاب، أي: عدل السحاب عن البيد معرضا.

(١) الديوان ص١٩ .

(٢) الديوان ص١٣٦ .

(٣) الديوان ص٧٥ ، نكب البيد: عدل عنها معرضا، وهو السحاب، أتأق: ملأ، السَّجل: الدلو العظيمة، طفح الوعاء: ملأه حتى فاض منه الماء.

- رتبة الحال بالنسبة لعاملها وصاحبها.

الأصل في رتبة الحال أن تتأخر عن عاملها وصاحبها، كما اتضح من خلال الأمثلة السابقة، وقد تتقدم الحال على عاملها حينا، وقد تتقدم على صاحبها حينا آخر.

وتقديمها على عاملها إما ان يكون واجبا، وإما ان يكون جائزا، وإما أن يكون ممتنعا.

فالمواضع التي تتقدم فيها وجوبا[1]:

١- إذا كانت الحال اسم استفهام؛ لأن اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام، ومن نماذج ذلك في الديوان قول ابن هانيء في هجاء الوهراني كاتب الأمير جعفر: [الخفيف]

كيف قارنت منه بدرا تماما ... وله منك جوزهر الكسوف
كيف صاحبته بأخلاق وغد ... لا ينبي في يبوسة وجفوف
كيف راهنت في السباق على ما ... فيك من ونية وباع قطوف[2]

فالحال هنا اسم استفهام، وهو (كيف)، وهو له الصدارة في الكلام؛ لذا وجب تقديمه على عامله، وهو (قارنت) في البيت الأول، و(صاحبت) في البيت الثاني، و(راهنت) في البيت الثالث، وصاحب الحال في البيت الثلاثة هو ضمير المخاطب العائد على الوهراني.

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/ ١٨٢ ، ١٨٣ .
(٢) الديوان ص٢١٦ .

٢- إذا وقع اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متحديه، مفضل أحدهما في حالة على الآخر في حالة أخرى، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو مُعانا

ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [المتقارب]

**وذي تـــدرأ كفـــه بالطعـــا ن أســمح مــن حــاتم بــالقرى**[1]

فاسم التفضيل (أسمح) توسط هنا بين اسمين مختلفين، وهما: (كفه)، و(حاتم)، وقد فضل الاسم الأول في حالة الطعان على الاسم الثاني في حالة القرى.

ويمتنع تقديم الحال فيما إذا كان «العامل فعلا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ"مثل" و"شبه" ... وكذا إذا كان العامل متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة و"ليت"،و"لعل"،و"كأن"،وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار وإياها عنيت بقولي:

..... **وكـــل مـــا فيـــه حـــصول اســـتكن**

**كالنضر فيها أو هناك مكرما**»[2] .....

كذلك يمتنع تقديمه إذا كان العامل «صفة تشبه الجامد، وهو اسم التفضيل نحو: (هو أفصح الناس خطيبا)، أو اسم فعل نحو: (نزال مسرعا»)[3].

---

(١) الديوان ص٢٣، التدرأ: العدة والقوة، أي ان كف المعز بالطعان أسمح من كف حاتم بالقرى.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٣٨.

(٣) شرح الأشموني ٢/ ١٨٠.

ومن ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [الطويل]

فيا أيها الشانيه خلفك صاديا فإنك عن ذاك المعين مذود[١]

وقوله: [الكامل]

بَلْ ما لهذا البرقِ صِلًّا مُطرقًا ولأي شمل الشائمين أتيحا[٢]

وقوله: [البسيط]

ذا موقفُ الصَبِّ من مرمى الجمار مشاخب البدن قفرا غير معهود[٣]

ففي البيت الأول جاءت الحال (صاديا)، والعامل فيها اسم فعل الأمر (خلفك) بمعنى: ارجع، وفي البيت الثاني جاءت الحال (صلا) والعامل فيها اسم الإشارة (هذا)، وفي البيت الثالث جاءت الحال (قفرا) والعامل فيها اسم الإشارة أيضا، ومن ثم امتنع تقديم الحال على عاملها، وفي غير هذه المواضع يجوز تقديم الحال على عاملها، وتأخيرها، كما في الأبيات الآتية لابن هانيء: [الطويل]

وقد كان لي قلبٌ فغُودِرَ جَمْرَةً عليك وعيش سجسج فغدا رضفا[٤]

وقوله: [الطويل]

وقد مارت البزل القناعيس أجبلا وقد ماجت الجرد العناجيج أبحرا[٥]

---

(١) الديوان ص٩٧ ، الشانيه: المبغضه، والضمير يعود على المعز، خلفك صاديا: ارجع إلى وراء عطشان.

(٢) الديوان ص٦٩ ، الصل: الحية.

(٣) الديوان ص٨٩ ، الجمار جمع جمرة، وهي الحصاة، مشاخب جمع مشخب، وهو موضع جريان الدم، البدن جمع بدنة، وهي ما يهدى إلى مكة من الإبل والبقر.

(٤) الديوان ص٢١٣ .

(٥) الديوان ص١٤٤ ، مارت البزل: ماجت وترددت في سيرها، البزل جمع بازل، وهو البعير الذي انشق نابه، القناعيس جمع قنعاس، وهو الضخم من الإبل.

وقوله: [الرمل]

كـــاذبٌ جـــاءَ جَهامًـــا زِبْرِجًـــا  بعـــدما أومـــضَ بَـــرْقٌ ورَعَـــدْ[1]

**تعقيب**

بعد هذا التحليل لعناصر الجملة الفعلية في ديوان ابن هانيء، والعلاقات التي بينها، وما يطرأ عليها من ظواهر: كتقديم وتأخير، وذكر، وحذف، يتضح أن ابن هانيء قد وظف تلك العناصر والظواهر التي تطرأ عليها في أداء المعاني المختلفة، فكل ظاهرة لها دلالتها.

(١) الديوان ص١٢٠ ، الجَهام: السحاب لا ماء فيه، الزِّبْرِج: السحاب الرقيق، وهو هنا يشبه ما يعطيه الدهر للإنسان بالسحاب الكاذب الذي لا ماء فيه.